



PROVISIONAL

A/31/PV.90

9 December 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التسعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٥ / ٠٠

( سرى لانا )

السيد أميراسنغ

الرئيس :

( تركيا )

السيد تركمن

ثم :

( نائب الرئيس )

— الحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام [ ٢٩ ] ( تابع )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع العرض على ادغالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث ان هذا المحضر وزع في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيّدون ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

76-70535/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٥مواصلة نظر البند ٢٩ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الاوسط : تقرير الأمين العام (A/31/270-S/12210)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد قدم حول هذا البند ثلاثة مشاريع قرارات في الوثائق A/31/L.24 و A/31/L.26 و A/31/L.27 والمشروع الوارد في الوثيقة A/31/L.24 هو المشروع الوحيد المقدم للجمعية العامة حتى الان ، اما المشروعان الاخران فسوف يتم تعميمهما عما قريب . كما قدمت تعديلات لمشروع القرار A/31/L.24 في الوثيقة A/31/L.25 المعروضة على الجمعية العامة . وقبل اعطاء الكلمة للمتكلم التالي في هذه المناقشة ، ادعو للتكلم ممثل اسرائيل الذي يود التقديم لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.24 .

السيد هيرتزوغ (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : شكرا جزيلاً ، ياسيدى الرئيس،

للسماح لي بالادلاء ببيان اضافي لتقديم مشروع القرار .

انني اقدم للجمعية العامة ، نيابة عن وفد اسرائيل ، مشروع القرار الوارد في الوثيقة

A/31/L.24 في اطار البند ٢٩ من جدول الاعمال والذي ينص على الاتي :

” ان الجمعية العامة ،

” ان تشير الى أن جميع الدول الاعضاء قد التزمت ، بقبولها لميثاق الأمم المتحدة ،

بالعمل وفقاً للمادة ٢ من الميثاق وتسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية وطريقة

لا تعرض للخطر السلم والأمن الدوليين ،

” وان تؤكد من جديد الضرورة الطمحة لاقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط .

” تدعو مصر ، واسرائيل ، والاردن ، والجمهورية العربية السورية الى معاودة

الاجتماع دون ابطاء في مؤتمر السلام للشرق الاوسط برئاسة الولايات المتحدة الامريكية واتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بغية استئناف المفاوضات ، دون شروط مسبقة ، بشأن

اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط وفقاً لما يدعوا اليه قراراً مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)

المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر

١٩٧٣ .”

A/31/PV.90

لقد جاء القرار بعد البيانات المتكررة التي اصدرتها حكومة اسرائيل ، والتي أيدت فيها رغبتها للدخول في مفاوضات مع الدول العربية المهمة بمشكلة الشرق الاوسط . وجاء ذلك في بيان صادر من رئيس وزراء اسرائيل الى اجتماع عقد في جنيف منذ عشرة ايام فقط اقترح فيه ان يكون هناك توازن بين مؤتمر السلام في جنيف ومؤتمر الامن والتعاون الاوروبي الذي انعقد في هلسنكي .

وكما أعلن :

" ان التعايش والامن والتجارة والتكنولوجيا والتعاون والجسور الانسانية هي جوهر اعلان هلسنكي . وأنا اعتبرها اساس جدول اعمال لمؤتمر في جنيف للتعاون والامن في الشرق الاوسط وللسلم الدائم في العلاقات الدولية والتبادل بين الشعوب ، وليس بين الحكومات فحسب ."

هذا ، على حد علمي ، هو اول قرار قدمته اسرائيل للعرض على الجمعية العامة . واننا نقدم مشروع القرار هذا ان نعلم ان هناك امكانية كي يتقدم الشرق الاوسط نحو السلام . ونعلم ان الطريق الوحيد لذلك هو تجديد عملية المفاوضات بين الدول الاطراف في النزاع . ولسنوات طويلة أعلننا ان الطريقة الوحيدة ، التي من شأنها اقرار السلام في المنطقة ، هي المفاوضات وجها لوجه . وقد أوجدت الامم المتحدة جهازا هو مؤتمر جنيف للسلام الذى أدى الى اتفاقيتين لفض الاشتباك احدهما بين اسرائيل ومصر ، والاخرى بين اسرائيل وسوريا ، واتفاقية مؤقتة بين اسرائيل ومصر . لماذا لا نعاود عقد هذا المؤتمر ، من جديد ، حتى نجتمع ونتفاوض . ان موقفنا واضح للغاية . اننا نرغب في السلام ، ونحن على استعداد للوصول الى حل وسط لتحقيق هذا الغرض ، السلام الحقيقي بين الدول كما يفهمه الرجل العادى في الشارع .

وكما ذكر رئيس وزراءنا ، اذا كانت الدول العربية تعتبر ان هذا امر ثورى ، أى السير نحو السلام مرة واحدة ، فاننا كخطوة أولى على استعداد للتوصل الى اتفاق يؤدي الى وقف العداوة والحرب . اننا نتقدم بهذا الاقتراح لثلاث دول عربية هي مصر والاردن والجمهورية العربية السورية . فعلنا ذلك في مارس الماضي ، عن طريق الولايات المتحدة ، ولكن ، لأن لم نحصل على أى رد . وفي الاسبوع الماضي اعطيت دفعة جديدة للشعور في العالم بأننا يجب ان نسير في طريق المفاوضات ، عن طريق القرار الصادر في جنيف ، والفقرة الثانية في القرار الصادر عن الاشتراكية الدولية في جنيف تنص على الآتي :

" ان الاشتراكية الدولية تؤكد أهمية ضمان قيام تسوية سلمية بين اسرائيل والدول العربية المجاورة ، على اساس المفاوضات والاتفاق بين الاطراف ، وفقا لقرارى

مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، بحيث لا يفرض الحل على الاطراف من الخارج . ان هذا يتطلب معاودة الاجتماع في مؤتمر جنيف للسلام ، على اساس القرارين المذكورين ، وعلى اساس رسالة الدعوة الاصلية ” .

اهتمام متزايد تثيره الدعوة الى اقرار السلام ، والمشكلة هي اننا لانعلم ما هو الصوت الحقيقي الذي يعبر عن العالم العربي . هل تعتبر البيانات المهددة الصادرة عن الرئيس السادات لممثلي الكونغرس الامريكي تعبر عن الرغبة في السلام الحقيقي ، ام هي الاصوات التي نستمع اليها هنا في هذه القاعة هي التي تمثل العالم العربي ؟ وفي الاسبوع الماضية استمعنا الى بيانات صادرة عن الوفود العربية ، طالبت فيها بفرض حل ، ولم تطالب فيها بالمفاوضات ، وقالت اننا اذا لم نقبل حلا مفروضا فان المشكلة لن تحل . هل هذا هو ما يعبر عن صوت العرب ؟

لقد قدمت الوفود العربية مشروع قرارين لتنظر الجمعية فيهما . واحدهما متطرف ويمثل جانبا واحدا ، ويتصف بالتحيز ومعاودة اسرائيل . ونجد أن هذا المشروع يدين اسرائيل ، ويدعو الى فرض جزاءات ضد اسرائيل كما نجد ان هذا المشروع يزور نصوص قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) الخاصة بالانسحاب . وعلاوة على ذلك ، فان مضمون وروح قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) قد انتهكا ، لان المشروع المقدم من الدول العربية يطالب بتدابير تنفذ في اطار جدول زمني ، بدلا من أن تطالب بالمفاوضات بين الاطراف ، كما يطالب باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تنادى بالقضاء على اسرائيل ، في مؤتمر السلام للشرق الاوسط .

أما مشروع القرار الثاني فكان اكثر اعتدالا في اسلوبه ، وهو غامض ليسمح باعطاء تفسيرات مختلفة له . وبالرغم من اعتداله الظاهري ، يطالب ، بدلا من مؤتمر السلام في جنيف بعقد مؤتمر جديد باختصاصات مختلفة ، ولم يكن بمحض الصدفة ان تحل عبارة ” الاجتماع المبكر ” محل عبارة ” الاستئناف المبكر لمؤتمر الامم المتحدة للسلام ” التي ظهرت مرتين في ورقات عمل مشروع القرار هذا .

وليس بمحض الصدفة تم حذف كل اشارة الى قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يعتبرهما الاساس المتفق عليه لعقد مؤتمر جنيف . وجاءت اشارة لقرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٥ (د - ٣٠) لبيان الاسس التي تحاول الدول العربية اقامة مؤتمر جنيف عليها . باختصار ان الهدف ليس هو عقد مؤتمر لسلام ، ولكن هشد طاقة مجلس الامن ضد اسرائيل .

وقد اثارت نصوص مشروع القرار المعتدل اهتمام بعض الوفود ، ولكن السيد السفير ممثل مصر اكد على بعض النواحي ، ووضع النقاط فوق الحروف وأزال الغموض وسمى الامور باسمها . وقد ذكر سفير سوريا أن هذين القرارين يكملان بعضهما البعض ، ويرتبطان فيما بينهما . وذكر بالاشارة الى المشاركة في مؤتمر السلام في جنيف ان منظمة التحرير الفلسطينية يجب ان تشترك فيه . كما أشار ايضا الى مبادرة الامين العام حيث انها تضمنت منظمة التحرير الفلسطينية أيضا .

ان سفيرا مصر وسوريا لم يتركا مجالاً للشك في ذهن أى شخص بالنسبة لاننا نواجه مرة اخرى دعوة الدول العربية الى حل يفرض مسبقا على اسرائيل مع ذكر شروط مسبقة لعقد مؤتمر جنيف فيما يتعلق بتشكيله وبالتوصيات التي من المفروض ان تسفر عنه .

ومن جانبه ، فان الرئيس السادات ذكر ما الذى يعنيه بمؤتمر السلام في جنيف . وأدلى لجريدة " الصانداى تايمز " اللندنية ومجلة " التايم " ان المفاوضات الناجحة في مؤتمر السلام بجنيف سوف تعني بالضرورة انسحاب اسرائيل ، ولكنها لن تعني بالضرورة تجدد العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل ، او اقامة علاقات دبلوماسية بين اسرائيل والدول المجاورة ، وفتح الحدود واقامة علاقات تجارية ، ولن تؤدي الى تبادل السياح بين البلدين كل هذا ، في رأيه ، يجب أن يترك كي يحل بواسطة الجيل المقبل .

ألم ننتظر بما فيه الكفاية ؟ ألم تعاني اجيال عديدة ؟ هل علينا ان ننتظر الجيل المقبل لحل المشكلة ؟ لماذا لا نبدأ المفاوضات لاقرار السلام فورا ؟

لقد اوضحنا ، في عدة مناسبات ، اننا نعتبر ان مشكلة الفلسطينيين العرب يجب أن تحل في اطار المفاوضات السلمية . وقد اعلن وزير خارجيتنا انه اذا توفر الاساس السليم للتفاوض بشأن مشكلة الفلسطينيين فانه سيوصي حكومتنا انه عن طريق التشاور المسبق بين اسرائيل والاردن وممثلي السكان العرب في الضفة الغربية ، يمكن ، عن طريق هذه المشاورات ، ان نجد حلا . وقد صرح رئيس الوزراء رابين ، في الاسبوع الماضي ، انه سيكون من الممكن لسكان الضفة الغربية ان ينضموا الى وفد الاردن الذى سيحضر مؤتمر السلام ، او ان يأتوا كأعضاء في الوفد الاردني . وفي اجتماع للكونغرس الامريكى في كانون الثانى/يناير الماضى أعلن أنه لا يستبعد تمثيل الفلسطينيين ضمن وفد الأردن . وفي مؤتمر السلام في جنيف المنعقد في كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٣ كان من الـ ١١ عضوا المكونين للوفد الأردني سبعة من الفلسطينيين .

كل هذا امر طبيعي اذا ما اخذنا في الاعتبار أن ٨٠ في المائة من الفلسطينيين العرب يعيشون في اسرائيل والاردن والضفة الغربية وغزة . وان ٧٠ في المائة من الفلسطينيين العرب يحملون جوازات سفر اردنية أو اسرائيلية وان الاردن اليوم تمثل ٨٠ في المائة من ارض فلسطين وقت الانتداب .

ولكن رئيس وزرائنا في الاسبوع الماضي قال عن منظمة التحرير الفلسطينية :

" انها لا يمكن ان تكون طرفا في المفاوضات لان قاعدتها السياسية غير مقبولة لاسرائيل

ولانها لا تعترف بحق اسرائيل في الوجود " .

ومن الواضح ان منظمة التحرير الفلسطينية تطالب بالقضاء على اسرائيل ، وتكرأى علاقة

بين الشعب اليهودي والارض المقدسة كما انها ترفض اى حل وسط لتسوية المشكلة .

واخيرا ، استمعنا الى اقوال تبين أن موقف منظمة التحرير الفلسطينية اصبح اكثر مرونة . وفي

يوم ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر ، منذ حوالي اسبوع ، اجتمعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في

بيروت وسوف أورد فيما يلي بعض مقتطفات من القرارات التي صدرت في هذا الاجتماع :

" ان الثورة الفلسطينية تحذر من النشاط العربي والدولي الحالي الذي يرمي الى

ايجاد نهاية للمشكلة الفلسطينية والقضاء على آمال الشعب الفلسطيني " .

" وقرار اخر يذكر محاولات " اسرائيل والامبرياليين وعدد من نظم الحكم في الدول

العربية لاجراء تغييرات على قيادة حركة التحرير الفلسطينية " .

وقرار آخر يذكر

ان قيادة الثورة سوف تقف بشدة ضد أية تحركات دولية أو عربية لايجاد تسوية

للمشكلة في المنطقة لا تتضمن ضمن شروطها الاستقلال الكامل لشعب فلسطين في جميع

اراضيه - وبعبارة اخرى ، في اسرائيل والاردن " .

ويستطرد النص

" بأن الثورة الفلسطينية ترفض القرار رقم ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) باعتباره حلا للمشكلة

الفلسطينية " .

نجد في هذا ، الرد على التلميحات بأن هناك تغيرا في موقف منظمة التحرير الفلسطينية . ان موقفهم محدد وواضح ، وهو موقف لا يمكن لاية دولة تحترم نفسها ممثلة هنا ان تقبل الحل الوسط في اطاره .

واؤكد من جديد ، اننا نعتبر مؤتمر السلم في جنيف وعملية المفاوضات كهدف وحيد هو اقرار السلام . اننا لا نعتبرها خطوة للانتحار الوطني من قبل اسرائيل ، وهذا هو الفرض الحقيقي لمنظمة التحرير الفلسطينية .

لقد استمعنا الى احاديث مزدوجة والى محاولات لا خفاء الحقيقة . لذلك ، قررنا ان نتقدم بمشروع القرار هذا الذى اذا ما قبل كما قدمناه سوف يؤدي الى اجتماع الاطراف في جنيف في اقرب فرصة وربما غدا للتفاوض بشأن السلام .

ونحن على استعداد للذهاب الى جنيف غدا وفقا للنص الذى قدمناه دون أية شروط مسبقة مهما كانت . ان المؤتمر يمكن ان يمارس سياسته في اقرار النواحي الجوهرية .

ولا اشكك ابدا في قوة موقفنا في هذه الجمعية . وليس لدى شك في أن الدول العربية واصدقاءها سوف يحاولون نفس هذا القرار بطريق أو بآخرى عن طريق تقديم تعديلات عليه . واذا فعلوا ذلك ، كما اظن انهم سوف يفعلون ، فانهم يكونون قد قدموا خدمة كبيرة لنا لاننا في هذا القرار اعلنا بوضوح وببساطة وبصورة غير قابلة للشك ما نحن مستعدون له . وان اى اجراء لتعطيل هذا القرار في صورته وفي صياغته الحالية ، أمر سوف يكشف عن النوايا الحقيقية لكل من يقومون بمثل هذه المحاولات . وان الدول التي سوف تفعل ما تطالبها به الدول العربية لتعطيل هذا القرار، سوف يكون عليها ان تتحمل مسؤولية جسيمة ازا التاريخ .

وفي تقديمي لهذا القرار للجمعية العامة ، هل لي أن اعرب عن الامل في ان نتغلب على الخطب اللانعة والخطابية التي ميزت مناقشاتنا حول مشكلتنا .

ويحدونا الامل في أن ننظر الى مشكلة الشرق الاوسط بحيث نحن اليهود والعرب نستطيع ان ننجح في احياء الحضارة التي مثلناها في الماضي . هل لي أن ادعو الى أن نتناسى كل ما ساد في مناقشاتنا في الماضي . ان الامكانيات متاحة وقد ثبتت فعاليتها . وانني أناشدكم جميعا تأييد



هذا القرار بالصورة التي قدم لكم بها بحيث نحقق وضعاً يمكن الاطراف المذكورة في هذا النص من الاجتماع غداً ، أو في الأسبوع المقبل ، أو في الشهر المقبل ، أو عما قريب للتفاوض بشأن السلم .

ويحدوني الامل في انكم سوف تنضمون لبدء هذه العملية التي سوف تؤدي حتما الى السلم . ان اسرائيل على استعداد للدخول في مفاوضات من أجل السلام اليوم أو غداً أو في أى وقت تحدونه وتعلمون ، كما اعلم ، انكم سوف تتعرضون لنوع جديد من المناقشات والمهارات التي قد يثيرها العرب . وانني اقول لكم اذا كنتم ترغبون في أن تختبروا صدقنا ، فلتفعلوا ذلك . اختبروا نوايانا ، واعتمدوا هذا القرار في صورته الحالية بدون اية شروط مسبقة ، وسوف تتمكنون من تبين موقفنا ورد الفعل لدينا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والان ادعو للكلام ممثل سرى لانكا ، الذى قدم التعديلات الواردة في الوثيقة A/31/L.25 ، ومشروع القرار الوارد في الوثيقتين A/31/L.26 و A/31/L.27 .

السيد كاناكالاتي (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، انني اتحدث امامكم بعد ظهر اليوم لاقدم لكم ، بالنيابة عن وفود الهند ، ومالطة ، والسنغال ، ويوغوسلافيا ووفدى ، تعديلات لمشروع القرار A/31/L.24 ، الذى قدم له الان ممثل اسرائيل ، والوارد في الوثيقة A/31/L.25 .

لقد استمعت هذه الجمعية بعد ظهر يوم الخميس الماضي ، في بداية المناقشات عن الحالة في الشرق الاوسط ، الى البيانات البليغة للغاية - اذا سمح لي أن اصفها كذلك - والتي قدمها مندوب اسرائيل حين ردد نغمته المعهودة عن السلام . وكما كنا نتوقع ، فقد كرر نفسه بعد ظهر اليوم في تقديمه لمشروع القرار الذى عرضه اسرائيل ، والوارد في الوثيقة A/31/L.24 . ولكن الذين استمعوا اليه من بيننا بعد ظهر الخميس الماضي واولئك الذين استمعوا اليه مرة اخرى بعد ظهر اليوم قد لاحظوا بكل تأكيد أن اجنحة السلام التي ظهر بها في المناسبتين ، اذا ما فحصناها بالتدقيق سوف تبد وببساطة ذات مراعي خفية .

ما هو هذا السلام الذي تحدث عنه ممثل اسرائيل ، عندما تحدث عما قاله رابين أسام الاشتراكية الدولية في جنيف ، وما هو السلام الذي يطالب به ؟ ان عدد المرات التي استخدم فيها ممثل اسرائيل الموقر كلمة " السلام " بعد ظهر اليوم ويوم الثلاثاء سوف تتجاوز المائة مرة اذا ما أحصيناها ، انه لا يوجد عضو واحد في الأمم المتحدة يلتزم بالميثاق يمكن أن يرفض نداءً للسلام . ولكن ما نتحدث عنه الآن عندما نتحدث عن الحالة في الشرق الأوسط ليس مسألة سلام في حد ذاتها . وبالتأكيد فهو مسألة سلام عادل .

هل تجاهل ممثل اسرائيل بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام قائم على الظلم في العالم بين الدول أو بين الحدود أو بين المجتمعات وداخلها ، الا اذا كان هو سلام الأقوى أو السلام المفروض على الأضعف من قبل الأقوى . وبعد واحد وثلاثين عاما من وجودها ، فان الأمم المتحدة الآن لا يمكن أن تقبل سلاما من هذين النوعين .

ان ممثل اسرائيل الموقر قد رفض باسم حكومته وبلده ، سلاما مفروضا من الآخرين ، ما هو السلام الذي ينادى به هنا ان ليسود دول الشرق الأوسط والشعب الفلسطيني بصفة خاصة . ان لم يكن سلاما مفروضا من قبل بضع دول مجتمعة في مؤتمر سلام مزعوم دون اشتراك الشعب الفلسطيني وممثليه ؟ تلك هي النقطة التي يجب أن تتناولها الجمعية العامة في تقييم الدوافع التي قدمت في مشروع قرار اسرائيل A/31/L.24 ودوافع التعديلات التي أتشرف بادخالها على هذا التعديل باسم خمسة وفود .

اننا نسعى أيضا لقرار السلام ، ولكننا نسعى لقرار سلام دائم ، سلام دائم لا يمكن الا أن يكون قائما على العدل وعلى القبول من جانب جميع الأطراف المعنية مباشرة . ان مشروع قرار اسرائيل يطالب بأن نناشد مصر واسرائيل والأردن والجمهورية العربية السورية بمعاودة الاجتماع دون ابطاء في مؤتمر السلام للشرق الأوسط بجنيف تحت رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي . ألا يعد هذا اقتراحا من جانب هاملت دون اشتراك أمير الدانمرك ؟ كيف يمكن أن تصل هذه الدول عن طريق المفاوضات الى حل عادل ودائم دون اشتراك الشعب الفلسطيني ودون أن نسمح لصوت الشعب الفلسطيني أن يسمع في هذه القرارات ؟ وقد قيل لنا انه أعترف بأن هناك بعدا فلسطينيا لمشكلة الشرق الأوسط ، وعندما استخدم هذه العبارة ،

فانني أتناول تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/31/270 الصادرة في ١٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ ، والذي قال في الفقرة ٤ منه ما يلي :

" عند انتهاء مناقشة مجلس الأمن بصدور مشكلة الشرق الأوسط بما في ذلك مشكلة فلسطين في ٢٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ ، أدلى الأمين العام ببيان لاحظ فيه ان مناقشات مجلس الأمن قد أكدت البعد الفلسطيني لمشكلة الشرق الأوسط ، وأكد مرة أخرى حق كل دولة في هذه المنطقة في أن تعيش في أمن وفي حدود معترف بها .  
فاذا ما كان هذا قبولاً مشتركاً بأن هناك بعداً فلسطينياً لمشكلة الشرق الأوسط ، وانما كانت حكومة اسرائيل - كما كررت خلال الأيام الأخيرة مستعدة لمناقشة سلام دائم ، فكيف يمكن باسم المنطق وباسم العدل وباسم السلام الذي يتحدثون عنه أن يهملوا وجود منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني في هذا المؤتمر ؟

ولتصحيح هذا السهو ، فاننا نحن وفود الهند ، ومالطة ، والسنغال ، ويوغوسلافيا ، وسرى لانكا اقترحنا في الوثيقة A/31/L.25 أن نحل محل الفقرة المنطوقة من مشروع القرار A/31/L.24 ما يلي :

" تدعو مصر ، واسرائيل ، والأردن ، والجمهورية العربية السورية التي معاودة الاجتماع دون ابطاء في مؤتمر السلام للشرق الأوسط برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بغية استئناف المفاوضات ، دون شروط مسبقة ، بشأن اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط وفقاً لما يدعو اليه قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ ."

لقد ذكرنا أن القرارين الأساسيين لمجلس الأمن اللذين يجب أن نأخذهما في الاعتبار هما القراران ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) و ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) . وقد قال ممثل اسرائيل منذ لحظة ان القرار ٣٣٧٥ ( د - ٣٠ ) قد قدم لأسباب خاصة . انه لا توجد هناك أسباب خاصة تقدم فيها قرارات خاصة في هذه القاعة منذ اثني عشر شهراً حيث وجد الشعب الفلسطيني مكانه المشروع هنا . هل وقف العالم بلا حراك فيما بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٥ لأن حكومة اسرائيل تريد العالم أن يتوقف عن

الحركة ؟ هل تغير الموقف في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٦٧ ؟ وما هو التغيير الذي حدث بين ١٩٦٧ وبين ١٩٧٣ وبين ما تغير بين ١٩٧٣ و ١٩٧٥ ، اننا جميعا نعلم ما هو التغيير الذي حدث بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣ . اننا نرفض أن يتم تجاهل القرارات التي اتخذناها هنا وأن تؤخذ في الاعتبار بالنسبة للتطورات الأخيرة والتي حدثت . ولهذا السبب فان مقدمي هذا التعديل قد أشاروا الى قرار الجمعية العامة ٣٣٧٥ ( د - ٣٠ ) في الوثيقة A/31/L.25 والذي نقترح أن يحل محل ما جاء في الوثيقة A/31/L.24 .

انكم سوف تلاحظون اختلافاً أخيراً ، وهو أنه بالإضافة الى الديباجة التي تشير الى المادة ٢ من الميثاق ، طلبنا اضافة فقرة ثانية الى الديباجة تقول " وان يشيد الجميع بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بالشرق الأوسط " .

وقد يكون من الغريب أن نرى أن المشروع الاسرائيلي يتضمن الاشارة الى المادة الثانية من الميثاق ويتسوية نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية وبطريقة لا تعرض للخطر السلم والأمن الدوليين . ان ذلك لمن دواعي السخرية ، اننا نتساءل هنا من الذي خلق هذا الموقف في الشرق الأوسط الذي لم يتعرض فيه السلام والأمن الدوليين للخطر فحسب ، ولكن أيضاً سلامة أراضي البلاد في هذه المنطقة .

ان المادة ٢ من الميثاق تتضمن فقرات كثيرة كما نعرف . ان القرار الاسرائيلي يشير الى واحدة منها فقط وهي الفقرة الخاصة بتسوية نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية وبطريقة لا تعرض للخطر السلم والأمن الدوليين . ولكن هناك الفقرة ٤ من تلك المادة التي تنص على :

" يمتنع جميع الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد أو استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة من الدول " .

ويكل تأكيد ، ليس لدينا أي اعتراض الآن على أن نذكر أنفسنا بالتزامات الميثاق . ولكن هذه الالتزامات الشاملة يجب أن تطبق من وقت لآخر على حالات محددة من التوتر الدولي عندما تثار ، ومعالاة التوتر الدولي هذه توجد قرارات خاصة بها من الجمعية العامة ومن مجلس الأمن والأجهزة الأخرى . ولهذا السبب فقد اقترحنا أن ندرج في مشروع القرار الاسرائيلي اشارة الى جميع قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع الخاص بالشرق الأوسط .

لقد تحدثت حتى الآن عن التعديلات التي نريد أن ندرجها في القرار الاسرائيلي . وقد قدم ممثل اسرائيل ندا\* متحمسا بأن تؤيد الجمعية العامة باسم السلام مشروع القرار الاسرائيلي في صورته الأصلية . واننا سوف نقدم ندا\* متحمسا آخر ، اذا لم يكن ما تريده الجمعية العامة هو السلم العادل لهذا الغرض - أي انعدام الحرب ، أو سلم مفروض ، أو سلم الموتى والصامتين - فاننا عندئذ نناشد الجمعية لتوفير أساس لسلم عادل ، ولذلك سيكون سلما دائما . ولهذه الأسباب فقد سعينا الى أن نصح من الوضع وأن نوجد قرارا أكثر توازنا واسلوبا أكثر عدلا لمشكلة السلام في الشرق الأوسط . ولذلك فقد اقترحنا احلال المنطوق الذي اقترحناه في الوثيقة A/31/L.27 بدلا من فقرة المنطوق في مشروع القرار الاسرائيلي .

وباسم الوفود المقدمة لمشروع القرار ، فانني أوصي بهذه التعديلات لتنظر فيها الجمعية العامة نظرا جادا ومؤيدا . واتي الآن الى واجبي كرئيس لمجموعة بلدان عدم الانحياز لأقدم لمشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين A/31/L.26 و A/31/L.27 اللتين تم توزيعهما عليكم - ويا سم الثمانية عشر وفدا الواردة في الوثيقة A/31/L.26 ويا سم التسعة عشر وفدا الواردة في الوثيقة A/31/L.27 يسرني أن أقدم هذين القرارين رسميا أمام هذه الجمعية .

ان مشروع القرار A/31/L.26 انما هو قرار هام نظرا لانه يدخل في بعض التفاصيل فيما رأينا نحن مقدي القرار وأعضاء مجموعة بلدان عدم الانحياز حيث نشعر انها هي المسألة الرئيسية في الشرق الأوسط . ما هو الذي أثار مشكلة الشرق الأوسط ؟ كما قيل في القرار رقم ٨ الذي وافق عليه بالاجماع مؤتمر القمة لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في كولومبو مؤخرا :

” . . . ان سلاما عادلا ودائما في الشرق الأوسط يجب أن يقوم على ما يلي :

” ( أ ) انسحاب كامل وغير مشروط لاسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها منذ

حزيران /يونيه ١٩٦٧ ؛

” ( ب ) استرداد الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية وممارسة هذه الحقوق بما في

ذلك اقامة دولة مستقلة (A/31/197.P.116)

هذان هما العنصران الرئيسيان الذي لا يمكن بدونهما ايجاد سلام أو اقرار سلام عادل

ودائم في زمننا هذا .

ان هذا القرار الذي اتخذته مؤتمر قادة دول عدم الانحياز في الفقرة هـ من المنطوق ينص على :  
 ” يدعو دول العالم وشعوبه لاتخاذ موقف حاسم ضد التعنت الاسرائيلي ومحاولات  
 اسرائيل الرامية الى استمرار حالة اللاسلم واللاحرب ، ويقرر أن هذه المحاولات تشكل خطر  
 أكيد على عملية اقامة السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط كما تهدد السلام والأمن  
 والاستقرار الدولي بأوخم العواقب ”

وفي الفقرة ١٢ من منطوق قرار مؤتمر كولومبو ينص على :

” يدین اسرائيل لاصرارها على مواصلة سياسة فرض الأمر الواقع واقامة المستعمرات في  
 الأراضي الفلسطينية وسائر الاراضي العربية المحتلة مما يتنافى مع مبادئ القانون الدولي  
 وخاصة مبدأ عدم جواز اكتساب أراضي بالقوة ويشكل عائقا في سبيل التسوية العادلة لمشكلة  
 الشرق الأوسط ” . (نفس المرجع)

كما أدان القرار أعمال اسرائيل في تغيير المعالم الديموغرافية والجغرافية والاقتصادية  
 للأراضي التي تحتلها والتي ضمتها اليها ، ثم القضاء على النواحي الثقافية فيها .  
 كل هذه الأحكام التي تضمنتها فقرات مختلفة في مشروع القرار الذي نقدمه بعد ظهر هذا  
 اليوم في الوثيقة A/31/L.26 ، وذلك لأن هذه الحكومة ذاتها ، التي تعلن من فوق أسطح المنازل  
 وأمام الاشتراكية الدولية في جنيف ، رغبتها في السلام على أراضي الشعوب الأخرى وحقوقها وترابها ،  
 تنطلق في تغيير الهياكل الديموغرافية وتبني مستوطنات دائمة وتدافع عن عملها بطريقة صريحة بدعوى  
 انها تدافع عن حدود آمنة يمكن الدفاع عنها .

فهل هذه أعمال داعية مخلص يدعو للسلام في هذه المنطقة ؟ كيف يمكن لممثل اسرائيل أن  
 يوفق ذلك ؟ فلنتركه يأتي الى هذا المنبر وليشرح بنفس هذا الحماس كيف يمكن تحقيق السلام عند ما  
 تقام مستوطنات دائمة على هذه المناطق وهي لا يمكن الا أن تتنافى مع قواعد القانون الدولي ،  
 كيف يمكن أن يتم هذا الا اذا كان ذلك عبارة عن دعوة خادعة للسلام ، بينما تواصل اسرائيل سياسة  
 مستمرة ومحسوبة في تحريك القوات والسكان في الأراضي المحتلة ، وهي السياسة التي ستكون بمثابة  
 عقبة دائمة أمام تحقيق تسوية عادلة ومتفاوض بشأنها لجميع المشكلات في الشرق الأوسط ؟

ولهذه الأسباب ، فان الوفود المقدمة لمشروع القرار A/31/L.26 قد أعربت عن قلقها بالنسبة

لهذا الموقف وأكدوا

” . . . ضرورة الاستئناف المبكر لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط مع اشتراك جميع الأطراف المعنية فيه بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ووفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٧٥ (د - ٣٠) ، انما هو أمر أساسي لتحقيق تسوية عادلة ودائمة في المنطقة ” (A/31/L.26)

ويدون هذا الاشتراك فاننا مقتنعون تماما انه لن تكون هناك أية نتائج ايجابية أو مشمرة أيا كانت الدول المشتركة وأيا كانت رئاسة هذا المؤتمر .

ان مشروع القرار هنا يستمر أيضا في ادانة ” استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ” . يجب أن نحذر المجتمع الدولي ألا نخدع بسبب الموقف الهادئ نسبيا الذي لا تدور فيه حرب ، واننا نعتقد أن الاراضي التي تمتلكها الدول اذا ما تعرضت للعدوان وللضم وللاحتلال من قبل دول أخرى وطالما لم تحل الأسباب الأساسية لمثل هذه المشكلة لا يمكن أن يستقر السلام ولا يمكن أن تكون هناك ترتيبات لتسوية الموقف . واننا كنا أمناء وصادق في الرغبة في حل هذه المشكلة فيجب أن نتعرض لجذورها . من في هذه القاعة يستطيع أن ينكر ذلك ؟ حتى وفد اسرائيل نفسه يعترف بأن السبب الأصلي لمشكلة الشرق الأوسط هو ضم اسرائيل لأراض ليست من حقها ، ولن تكون أبدا من حقها ، وانكار اسرائيل لحقوق شعب فلسطين في اقامة دولة خاصة به وممارسة الحقوق المكفولة لنا جميعا عدا هذا الشعب . ويستمر القرار في ادانة الاجراءات التي ” اتخذتها اسرائيل في الأراضي المحتلة لتغيير طابعها السكاني والقانوني ” .

ونطالب مرة أخرى ” جميع الدول بالكف عن تزويد اسرائيل بالمعونة العسكرية أو غيرها . أو بأى نوع من المساعدة ” . كما نطلب من ” مجلس الأمن أن يتخذ تدابير فعالة في اطار جدول زمني مناسب ” . ولم يرحب ممثل اسرائيل بعبارة ” في اطار جدول زمني مناسب ” .

هل ستستمر مشكلة الشرق الأوسط مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة في السنوات الاحدى والثلاثين المقبلة ؟ وهل سيستمر عدد الضحايا في التزايد ؟ وهل سيستمر ممثلو الدول في تكرار نفس الحجج لعدة سنوات ؟ ان الجدول الزمني هو الأساس في حل المشكلة لأننا انتظرنا طويلا بدون اتخاذ الاجراءات اللازمة . ان استمرار احتلال الاراضي من قبل اسرائيل وحرمان الفلسطينيين من اراضيهم ومن حقوقهم ومن وضعهم الانساني أمر غير مقبول . لذلك نطلب

” . . . من الأمين العام أن يبلغ رئيسي مؤتمر السلام للشرق الأوسط بهذا القرار

وأن يقدم تقريرا عن متابعة تنفيذها الى الجمعية العامة في دورتها المقبلة ” .

ولي السرور أن أقدم أيضا ، بالنيابة عن الدول ال ١٩ المقدمة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.27 ، حول مؤتمر السلام للشرق الأوسط .

وفي الفقرة ١ من المنطوق ، طلبت الجمعية العامة من الأمين العام :

" ( أ ) استئناف الاتصالات مع جميع أطراف النزاع ، وفقا لمبادرته المؤرخة في ١

نيسان / ابريل ١٩٧٦ ، استعدادا لعقد مؤتمر السلام للشرق الأوسط في وقت مبكر ؛

" ( ب ) أن يقدم الى مجلس الأمن ، في موعد لا يتجاوز ١ آذار / مارس ١٩٧٧ تقريرا

عن نتائج اتصالاته وعن الحالة في الشرق الأوسط " .

هناك خطأ مطبعي في النص الانكليزي في الفقرة ١ ( ب ) من مشروع هذا القرار الرقم "١" يجب أن

يدخل بين الكلمات " لا يتجاوز عن " و " نيسان / ابريل ١٩٧٧ " .

وفي الفقرة ٢ من المنطوق تدعو الجمعية العامة الى

" عقد مؤتمر السلام للشرق الأوسط ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، في موعد لا يتجاوز

نهاية آذار / مارس ١٩٧٧ "

وهنا أيضا تصحيح في النص الانكليزي ، يجب أن تستبدل عبارة " لا يتجاوز ١ آذار / مارس ١٩٧٧ "

بعبارة " لا يتجاوز نهاية آذار / مارس ١٩٧٧ " .

وفي الفقرة ٣ من المنطوق طلب من مجلس الأمن

" أن يجتمع عقب تقديم الأمين العام للتقرير المشار اليه في الفقرة ١ ( ب ) للنظر في

الحالة في المنطقة في ضوء ذلك التقرير ، وتعزيز العمل على اقامة سلم عادل ودائم في

المنطقة " .

وفي الفقرة ٤ من المنطوق

" وتطلب بعد ذلك من الأمين العام أن يبلغ رئيس مؤتمر السلام للشرق الأوسط بهذا

القرار " .

ونياية عن الوفود المشتركة في تقديم مشروع هذا القرار أقول انه يمثل جهدا حقيقيا لاستئناف

مؤتمر السلام بمشاركة الأطراف المعنية ، آخذين في الاعتبار مختلف قرارات الأمم المتحدة . ونعتقد

أن هذا النص يمثل جهدا حقيقيا لاستكمال مبادرة الأمين العام ، في شهر نيسان / ابريل بمبادرة



أخرى تحرص على عدم ارجاء حل المشكلة ، لأن هذا الارجاء ينطوى على خطر لن يتعلق بالمنطقة فحسب ، لأنه خطر متفجر ، بل يهدد العالم كله .  
ونعتقد اعتقادا جازما بأن مشكلة الشرق الأوسط يجب أن تكون محل جهود صادقة الآن . وكما قال ممثل كندا هذا الصباح في المناقشة العامة ، انه اذا لم ننتهز الفرصة المتاحة الآن ، فقد يفوت الأوان لاقرار السلام ولتجنب هذا الخطر .

السيد جورج (رومانيا ) (الكلمة بالفرنسية) : ان المناقشة الحالية عن الموقف في الشرق الأوسط قد فرضت بسبب الطريق المسدود القائم فيما يتعلق باستئناف المفاوضات الرامية الى ايجاد تسوية عادلة ودائمة للمشكلات القائمة في هذه المنطقة . وهي تعكس القلق المتزايد ليس فحسب لدى الدول المعنية مباشرة في هذا النزاع ، ولكن ، أيضا القلق المتزايد للمجتمع الدولي كله في مواجهة الآثار الضارة التي يمكن أن تنجم عن تسوية مبالغ فيه للوضع الحالي \* .  
ان تاريخ الأحداث التي وقعت في هذا الجزء من العالم انما تشهد بأن عدم وجود أية جهود جادة تهدف الى تسوية المشكلات بوسائل سلمية ، تلك المشكلات التي توجد في أساس هذا النزاع بين دول وشعوب الشرق الأوسط ، سوف تؤدي الى مواجهات عسكرية خطيرة . ان مجرد أن هذه المشكلات لم تجد حلا حتى الآن ، انما تمثل تهديدا خطيرا للسلام في الشرق الأوسط وللسلام بصفة عامة .

ان الخطر المستمر للسلم والأمن الدوليين ، والذي ينطوى عليه النزاع في الشرق الأوسط ، والآثار السلبية للغاية الذي يتركه هذا الخطر على الجهود الرامية الى اقامة نظام اقتصادي وسياسي دولي جديد ، انما يتطلب الآن أن نركز الى أكبر حد الموارد السياسية والدبلوماسية لزالة الأسباب الرئيسية التي تحيي هذا النزاع .

وقد أعلن الرئيس نيكولاى تشاوشيسكو منذ بضعة أيام ، وهو يؤكد موقف رومانيا فيما يتعلق بالعناصر الأساسية لاجاد تسوية عادلة ودائمة للشرق الأوسط ، ووسائل التوصل الى ذلك .  
” نظرا لأننا نعيش بالقرب من بلدان الشرق الأوسط ، فاننا نؤيد تكثيف الجهود

\* تولى الرئاسة السيد تركمن (تركيا) نائب الرئيس .

الرامية الى حل النزاع في هذه المنطقة بطرق سلمية وسياسية ، عن طريق انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة وضمان استقلال وسيادة جميع دول المنطقة .

” وفي هذا الصدد ، فاننا نرى انه من الأهمية بمكان استئناف مؤتمر جنيف في أقرب

وقت ، مع اشتراك جميع الدول المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ”

ان انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة اثر حرب ١٩٦٧ ، يشكل دون أدنى شك ، أحد الشروط الأساسية لاقامة علاقات سلمية بين جميع دول الشرق الأوسط . ان المعايير التي أعترف بها بالاجماع في القانون الدولي المعاصر لا تقدم أي تبرير للحصول على أراض أجنبية بالقوة . ولا يوجد هناك أي سبب أو أية حجة يمكن ذكرها لفرض نظام احتلال على أراضي دولة أخرى والاستمرار فيه . والواقع أن العلاقات فيما بين الدول القائمة على القوة لا يمكن على الاطلاق أن توفر أمنا للطرف الذي يحاول أن يفرض ارادته . وان التاريخ يظهر بطريقة بليغة للغاية أن أعمال العنف التي تمس السيادة الاقليمية لدولة أو لعدة دول تبرر أعمال هذه الدول الرامية الى استعادة الاراضي التي احتلت احتلالا مؤقتا . وتمشيا مع هذه المعايير ومع هذه الوقائع ، أعلن مجلس الأمن بكل وضوح في القرار ٢٤٢ عدم امكانية الحصول على أراضي بالقوة ، وطلب انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة اثر حرب ١٩٦٧ .

ومن الشروط الأساسية الأخرى لتحقيق مرحلة حاسمة في العلاقات بين دول وشعوب الشرق الأوسط انما تكمن في ايجاد حل لمشكلة الشعب الفلسطيني . وان ذلك يفترض في المقام الأول الاعتراف بالحق الثابت لهذا الشعب في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في اقامة دولة خاصة به ، مستقلة وذات سيادة .

ان الجمعية العامة ، وقد أعربت عن الاقتناع العام بأنه اذا لم تحل مشكلة فلسطين حلا عادلا ، فلن يكون هناك اماكن لقرار السلام في الشرق الأوسط ، وقد أعلنت الجمعية العامة ، وأيدت ايجاد الظروف المناسبة ، حتى يمكن للشعب الفلسطيني أن يمارس حقوقه غير القابلة للتصرف . وقد وجد هذا القرار انعكاسا منطقيا في القرار الذي وافقت عليه الجمعية العامة في دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك على قدم المساواة في جميع الجهود وفي المناقشات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الأوسط والتي تعقد تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة .

ان اقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يتطلب أخيرا ، الاعتراف وضمنا استتقالات وسيادة جميع الدول ، وجميع شعوب المنطقة وحققها في الحياة في سلام وأمن ، في اطار حدود معترف بها ومأمونة . وهذا الشرط ، قد ظهر بوضوح في قرار مجلس الأمن وهو يمثل أحد المبادئ الأساسية لتسوية سلمية بين اسرائيل والشعوب العربية المجاورة .

ان وفد رومانيا ، يرى أنه من الضروري ، العمل دون ابطاء ، لاستئناف المفاوضات في اطار مؤتمر السلام في جنيف ، وذلك بهدف الوصول الى تسوية شاملة لنزاع الشرق الأوسط . وفي تقرير الأمين العام في ١٨ تشرين الأول / أكتوبر الماضي ، والمتعلق بالحالة في الشرق الأوسط والوارد في الوثيقة A/31/270 ، فإنه يتحدث عن اتفاق عام بالنسبة لضرورة استئناف المفاوضات بهدف التوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط ، وذلك دون التقليل من أهمية اختلافات وجهات النظر الهامة القائمة بين الأطراف المعنية بما في ذلك ، اختلاف وجهات النظر بصدد بعض المسائل مثل اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال مؤتمر السلام في جنيف ، التي يجب أن تجد حلا مناسباً قبل استئناف المؤتمر .

وفي هذا الموقف ، فإننا نعتقد أنه من الأهمية بمكان اذا ما شجعت الجمعية العامة بالقرارات التي ستوافق عليها عند انتهاء المناقشة الحالية ، وسهلت تحقيق اتفاق دون ابطاء بصدد المشكلات الرئيسية التي منعت حتى الآن عقب مؤتمر سلام في جنيف . واننا نرى ، أن من الأدوار الهامة في الأعمال الرامية الى اعداد عقد مؤتمر جنيف هو دور الأمين العام ، وذلك باستئنافه للاتصالات مع الأطراف المعنية .

ان المصالح الكبرى التي ينطوي عليها اقرار السلام في الشرق الأوسط ، وبالتالي تعزيز السلام الدولي ، وتأكيد نوع جديد من العلاقات بين جميع دول العالم ، علاقات قائمة على المساواة

والاحترام المتبادل ، انما تتطلب جهودا بناءة ، ومستمرة ، وتتطلب مرونة ، وروحا من التفاهم ، من جانب جميع الأطراف .

وان رومانيا ، من جانبها ، سوف تقدم كما فعلت حتى الآن ، و دائما تأييدها الى كل عمل بناء يرمي الى تسوية شاملة للموقف في الشرق الأوسط ، وهي مستعدة لتقديم مساهمة لموسسة في اقرار سلام عادل ودائم في هذه المنطقة من العالم التي عانت كثيرا حتى الآن .

السيد آبي ( اليابان ) ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد ناقشنا الوضع في الشرق

الأوسط ، سنة بعد أخرى ، وبحثنا عن حل ، لم نتوصل اليه حتى الآن . ان الأوضاع في المنطقة ، لازالت مصدر قلق بالغ لهيئة الأمم المتحدة ، وقد بقيت الأحوال على ماهي عليه منذ ثلاثين سنة . لذلك يجب أن نجدد عزمنا على مواصلة الجهود لايجاد حل لهذه المشكلة ، لأنها اذا استمرت في حالة من الركود ، فلن تؤدي الى سلام ، بل ستؤدي الى زيادة الشعور بالاحباط ، والى تجدد الاشتباكات على نطاقات أخطر ، وأشد ضرا .

انني على علم بأن الأمم المتحدة ، وخاصة مجلس الأمن ، قد أجرت هذا العام بصفة خاصة ، مناقشات حول مشكلة الشرق الأوسط ، وبخاصة حول مشكلة فلسطين . وفي رأينا أن أهم دورة للمجلس ، كانت تلك التي انعقدت في شهر كانون الثاني /يناير الماضي ، والتي نظرت بصورة شاملة في مشكلة الشرق الأوسط بما في ذلك ، المشكلة الفلسطينية بجميع زواياها . وبالرغم من أن مجلس الأمن ، لم يتمكن من اصدار قرار ، الا أن هذه الجهود قد ساهمت دون شك الى حد كبير في مساعينا لايجاد تسوية سلمية للنزاع على أساس شامل .

ويود وفدي ، أن يؤكد على أن الأوضاع الحالية تتطلب سرعة استئناف المفاوضات بغية التوصل الى تسوية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط . ويجب أن تقوم هذه المفاوضات على العناصر الواردة في قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) و ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) ، مع العمل على ممارسة الشعب الفلسطيني بصورة مرضية لحقوقه المشروعة بمقتضى الميثاق . فانها تتمشى مع المبادئ التي تعتبرها الحكومة اليابانية أساسية لايجاد تسوية عادلة ودائمة . وقد أعلننا هذه المبادئ في عدة مناسبات ، ولكنني سوف أكررها كما يلي :

أولا ، عدم شرعية اكتساب الأراضي بالقوة ، مما يحتم انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة في حرب سنة ١٩٦٧ .

ثانيا ، ضرورة احترام أمن ووحدة أراضي جميع دول المنطقة والاعتراف بالحاجة الى اتخاذ اجراءات تضمن ذلك .

ثالثا ، من الضروري الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واحترامها وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

ان هذه المبادئ الثلاثة ضرورية بنفس القدر . ويجب أن تقبل جميعا ، وأن تنفذ حتى نتوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط .

ونحن نجد من خلال كفاحنا الطويل من أجل السلام ، أن الحاجة الأساسية في هذه المرحلة هي التوفيق بين مواقف اسرائيل ، والدول العربية المعنية مباشرة ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، على أن نهدي بعد ذلك الجو الملائم الذي يدفع كل طرف الى الدخول في المفاوضات مع تفهم مواقف الآخرين .

انا استطاعت الجمعية العامة أن توافق على هذا الأسلوب فسنكون قد قد منا مساهمة حقيقية لبدء هذه المفاوضات . وأود أن أضيف أن الأمل يحدونا في أن تتعاون الدول العظمى في تحقيق هذا التطور المنشود من زمن طويل .

وفي رأى وفدى أن هناك تأييدا ساحقا من قبل المجتمع الدولي للتسوية القائمة على القرارات والمبادئ التي عدتها . وفي الواقع ، نحن لانستطيع أن نتصور أية تسوية عادلة ودائمة لهذه المسألة الشائكة بدون انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧ ، وفي نفس الوقت لا يوجد مجال للشك في تأييد حق دولة اسرائيل في السيادة والاستقلال ووحدة أراضيها . كما أنه يوجد تأييد مماثل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال وفقا لميثاق الأمم المتحدة . والسؤال المطروح هنا هو كيف نوفق بين هذه الحقوق المتضاربة . في مناقشات مجلس الأمن في شهر كانون الثاني /يناير الماضي وجه وفدى ندا<sup>١</sup> ملحا لجميع الأطراف المعنية لتنظر بواقعية في حقائق الموقف وأن تكون مستعدة لقبول حل عملي من شأنه الوفاء - الى أقصى حد ممكن - بالحقوق والمطالب المتعارضة . وفي هذا الشأن نود - على وجه الخصوص - أن نكرر ندا<sup>١</sup>نا لاسرائيل ولمنظمة التحرير الفلسطينية كي يقبل كل منهما اعتبار الطرف الآخر كمتحدث شرعي أهل لاجراء الحوار بأي صورة تكون مقبولة لكليهما ، وذلك بغية تسهيل الوصول الى حل سلمي للمشكلة .

لقد أصبح من الواضح تماما الآن أن جميع الأطراف المعنية تأمل جادة في التوصل بسرعة الى تحقيق تسوية عادلة ودائمة . وخلال المناقشات الحالية أوضح ممثلو الدول العربية وممثل اسرائيل - على ما يبدو - استعدادهم للدخول في مفاوضات تؤدي الى السلام . ومن الواضح أن شعب فلسطين يعتبر أحد الأطراف المعنية مباشرة ، وبالتالي يجب أن يدعى للمشاركة في محادثات السلام . ويشجعنا حقيقة أن الوضع في لبنان قد تحسن الى حد كبير . ان البيانات التي تم القاؤها في الدورة الحالية للجمعية العامة من قبل ممثلي اسرائيل والدول العربية ، بالاضافة الى المواقف البناءة تجاه المفاوضات التي ظهر حديثا في عواصم بلادهم ، كل ذلك يبين أن الأوضاع قد تطورت مما قد يشجع على الوصول الى حل تفاوضي . وكما نرى ، فان التطورات الحالية في المنطقة تقدم فرصة كبيرة لاستئناف المفاوضات .

ان وفدى يود أن يناشد الجمعية أن تفعل كل ما في وسعها لتعزيز قوة الدفع التي أوجدتها

التطورات المشجعة بحيث يمكننا أن نتوقع استئناف قريب لمفاوضات حقيقية تتسم بالواقعية بين جميع الأطراف المعنية .

السيد غاوشي ( مالطة ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان ثلاثين عاما من الجهود

غير الناجحة لاقامة سلام عادل ودائم في المنطقة انما هي دليل كاف - اذا ما كانت هناك حاجة الى أى دليل - على تعقد هذه المسألة . وهي أيضا دليل لا ينكر لاثبات حقيقة أن أساليب الماضي لم توصل الى الهدف المنشود . ان التحليل التاريخي على المدى الطويل يقدم شهادة بأن الاضطراب والمرارة لم تخدم - في الماضي - السلام الذي يبدو أن الجميع يبحثون عنه . وبالتالي فان المسألة الحيوية التي أمامنا هي أن نبحث عن أفضل السبل تجاه تحقيق حل سلمي يحترم القرارات التي اتخذتها هذه الجمعية .

لقد قيل أنه لا يمكن ايجاد حل هنا في الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة ، ليس عن طريق اتخاذ قرارات لا حصر لها والتي ظلت دون تنفيذ . ويبدو لي ، على العكس ، انه من المشجع كثيرا أن أطراف النزاع في الأزمة - بالرغم من خيبة أملهم في الماضي - عادوا باصرار وفي اخلاص الى الأمم المتحدة لأن أى أسلوب عن طريق هذه المنظمة يعتبر أفضل ضمان للحل السلمي . ان القيام بالتحليل الأمين والموضوعي للموقف ، ليس فقط من واجبنا كأعضاء في هذه المنظمة ، وانما هو أيضا مسؤولية واضحة ندين بها لأطراف النزاع . انها أيضا مسؤولية واضحة للأمم المتحدة ان تصر على المبادئ الأساسية ، وهي أن العلاقات بين الشعوب يجب أن تنظم عن طريق التعقل ، والعدل ، والقانون الدولي وعن طريق المفاوضات ، وليس عن طريق الحرب ، أو العنف ، كما كان الحال غالبا في الماضي . وبالإضافة الى ذلك ، فاننا نحتاج الى القيام بمساهمة فعالة نحو حل من خلال المصالح الذاتية الخالية من التحيز ، لأن التجربة السابقة أظهرت أن الرفاهية الاقتصادية والسلام في العالم كله قد تأثرا مباشرة بالأحداث التي وقعت في الشرق الأوسط .

وقد أشير بحق الى أننا لا يمكن أن نتحمل ، في كل مناقشة ، أن نفرق في مستنقع من الامانات والمهاترة المبررة . ان هذا الاقتراح لم يثبت أنه من السهل اتباعه . ولكن من الواضح أننا يمكن فقط أن نعمل كوسطاء أمناء ونأمل أن نشجع التقدم في جو من الموضوعية الهادئة . ولقد قيل

أيضا أن على جميع الأطراف غير الداخليين في النزاع مباشرة أن يبتعدوا عن المشكلة ، نظرا لأنها معقدة للغاية ولا يمكن أن تحل الا بمعرفة أولئك الذين يعتبرون خبراء بشؤون المنطقة ويعرفونها جيدا .

لنأخذ الصورة التي برزت من ملاحظة الأنشطة المتراكمة للخبراء في الموقع . ففي تاريخ الثلاثين عاما الماضية كان هناك كمية وافرة جدا من المواد في الوثائق والخطب والتراجم والمقالات الصحفية ، يمكن أن يشار الى خلاصات رائعة منها في تأييد طرف أو الآخر . انني لا أقترح الافراط في هذه الممارسة غير المجدية . فان الحقائق تتحدث عن نفسها ولا تحتاج الى تنميق . ولذلك فاني أنوي أن ألقى الضوء فقط على سمة أو اثنتين ضروريتين . ان الهدف المشترك كان هو بحوث شعوب المنطقة عن هوية وطنية ودولة ، البحث عن السلام والأمن . وقد استطاع شعب واحد أن يحقق هدفه في اقامة دولة له وكما أن حققه في اقامة دولة مستقلة تم قبوله واعترف به من قبل المجتمع الدولي . انها حقيقة من تاريخ الحياة . أما الشعب الآخر فما زال مشردا في قفر من الظلم والأمل . ان حقه الطبيعي في الاستقلال أيده المجتمع الدولي ، ولكن الوصول عمليا الى هذا الحق يجابه بعقبات سياسية ومادية . ان الأساس الاقليمي لاقامة دولة له قد أنكر عليه . وليس من المدعشأن نجد أن نزاعا كبيرا قد نشب في مناسبات عديدة ، واحتلت أراض ، وأصبح السكان بلا مأوى ، وانتهدكت حريات مدنية ، وعم الاعتقال ، ودمرت قرى بأكملها ، ونزعت ملكيات ، ونقل سكان ليتخذوا طريقا جديدا للاستقرار يفيد المهاجرين من البلاد الأخرى ويصيب بالضرر السكان الأصليين . ويجرى السعي وراء الأمن من خلال السيطرة العسكرية على السكان المدنيين ، ويزداد اقتناء الأسلحة المتقدمة الى نسبة مرعبة وهدامة اقتصاديا ، نسبة زيادة قدرها ٢٠٪ سنويا ، وهي تعادل سبعة أمثال المتوسط العالمي - انتشر التوتر ، ويجيش بالمنطقة غضب لا يفت عند حد في مستويات مختلفة من النزاع .



وفي هذا الاسلوب ظهرت عبارة " نظرية الوطن القومي " ؛ كما ورد في الوثيقة A/31/218 :  
 "... بموجب هذه النظرية ، فان الأراضي التي احتلت نتيجة لحرب حزيران /  
 يونيه ١٩٦٧ ، انما تشكل جزءاً من الحدود الطبيعية لدولة اسرائيل ، ولذلك فهي لاتعتبر  
 اراض محتلة ، في اطار معنى القانون الدولي . ونفس النظرية تعامل السكان المدنيين ،  
 الذين يعيشون في هذه الأراضي ، وهم الفلسطينيين ، كسكان مؤقتين فقط . ولا يمكن  
 لهذه النظرية أن تستمر ، ولم تطلق أي اعتراف في قرار الجمعية العامة التي خلقت دولة  
 اسرائيل " . (A/31/218, Par9.322) .

ان هذه النظرية تبدو وكأن لا حد لها . وهذا لا يضيف الا الخوف والشكوك في النوايا مستقبلا .  
 في هذه الظروف ، فليس من المدعش ان نرى القلاقل والاضطرابات المدنية المستمرة في  
 الأراضي المحتلة ، والمظاهرات اليومية والاعتقالات . وهناك عقوبات بالسجن تبدأ من بضعة شهور  
 الى السجن مدى الحياة . وكان الهدف الأصلي هو تحقيق فكرة الأمن ، ولكن فكرة اللا أمن قد  
 استمرت خلال السنوات الماضية . وعلى العكس من ذلك ، فانها قد ازدادت . ان الاساليب الحالية  
 انما تساهم في الواقع في تعزيز مظاهر الاعتراض والاحتجاج ، وتقليل فرص السلام . ان المأساة انما  
 تؤثر على أطفال اليوم الذين سيكونون قادة الغد . ولقد ترك الوصف الذي قدمه سفير الاردن يوم  
 الجمعة الماضي ٣ كانون الأول / ديسمبر بشأن مشاعر الفلسطينيين أعمق الأثر وأبلغه .  
 لقد ازداد الموقف خطورة ، نظرا للخطط الرسمية الطويلة الأجل التي ترمي الى ايجاد  
 نمط مستمر من انشاء مستوطنات جديدة في الاراضي المحتلة على مدى قد يجاوز نهاية هذا القرن .  
 ومن الصعب ان نقبل هذا الاسلوب كاسلوب لعلاقات حسن الجوار واعتبارات السلام . ولا يمكن  
 للمجتمع الدولي ان يقبل بمثل هذه السياسة .

لقد كانت التفجيرات في الاقليم عنيفة للغاية . وفي ظل هذه الظروف من الشك والقلق التي  
 تسود المنطقة ، فانه من الصعب ايجاد تقييم موضوعي للآثار والنتائج المترتبة عليه . وقد ظهرت لنا  
 الآثار جميعها . وقل ما يمكن ان يقال انه لا يوجد سلام أو أمن في المنطقة نتيجة لذلك . وما يزال  
 الموقف متفجرا ، وسوف يستمر كذلك ما لم يتم اعادة الاراضي التي احتلت بطريقة غير مشروعة الى  
 اصحابها ، وما لم يتم الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني .

وعلى العكس من تطور الأحداث على الطبيعة فان منظمنا ، كانت بطيئة للغاية . ان مجلس الأمن على وجه الخصوص ، نظرا للاتجاهات المختلفة ، واستخدام حق النقض من جانب القوى الأعظم قد اصبح غير فعال في كل مناسبة كان يمكن ان تؤدي في عمل منسق الى منع النزاعات ، أو التوصل الى وقف اطلاق النار في الاقليم . وقد نادى بلدى ، على سبيل المثال ، بالعودة الى حدود ١٩٦٧ قبل أن يصل مجلس الأمن الى موافقته التاريخية على القرار ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) . وقد ظلت هذه المنظمة طوال ثلاثين عاما ، في دراسة مسألة فلسطين ، كما ان الاجراءات التي يتخذها مجلس الأمن بالنسبة للمستوطنات الجديدة في الأراضي المحتلة بطيئة للغاية . ولا يتم تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، بل على العكس من ذلك ، فانها تستخدم للتسيوف ولا يلعب مجلس الأمن دوره المبدئي والأساسي في شؤون السلام والأمن ، الذي يفرضه عليه الميثاق . ان هذا الموقف يتطلب تغييرا في المواقف في مسألة تنطوي على احترام حقوق الانسان ، والعدالة ، وحق تقرير المصير والسلام .

ولذلك ، ينبغي أن تتناول الجمعية دراسة هذه المسألة من جديد ، نظرا لأن أطراف النزاع في هذه المنطقة ، ومجلس الأمن قد وصلوا الى طريق مسدود ، بالرغم من نواياهم . لقد أشارت لجنة فلسطين الى سبيل حول أن تسوية سلمية يمكن أن تنفذ بأسلوب تدريجي يأخذ في اعتباره حقائق اليوم . وقد طلب من أعضاء مجلس الأمن دراسة التوصيات مرة أخرى ، وسوف يطلب اليهم ، مرة أخرى ، دراسة مسألة الشرق الأوسط في مداها الأوسع . وهناك اتفاق عام في الرأي على العناصر الأساسية الثلاثة لايجاد حل دائم ، لن أكررها . وقد حان الوقت أن نكرر هذه العناصر الثلاثة ، بل يجب ان نمضي الى تنفيذها ، بحيث نصل الى حل عادل ودائم يحمي مصالح جميع الدول في المنطقة . ويرد العدالة الى الشعب الفلسطيني . ويمكن أن تتنوع الطرق في هذا الصدد ، ولكن يجب ألا نضيع الوقت في تنفيذها . ويجب تشجيع أية قوة دفع نحو التقدم . ان اي حل سلمي ليس في متناول يدنا ، ولكن المهم هو أن يكون الأطراف في الحوار اماناء ومتجاوبين .

وسيكون من شأن اتخاذ خطوة ايجابية الى الامام ان يبدأ فجر جديد من السلام والتقدم في المنطقة ليحل محل الاضطراب واليأس الذي ساد في الماضي . واكرر هنا ما قاله رئيسنا السابق :

” يمكن لجميع اطراف هذا النزاع - بمساعدة مجلس الا من وبمجرد حصولهم على ضمانات للعيش في سلام في حدود آمنة ومعترف بها ، وان يشعروا في النهاية بالقدرة على الاجتماع لوضع الطرق الكفيلة بالتوصل الى تسوية سلمية لا يمكن تأجيلها أكثر من ذلك بل ان تأجيلها انما ينطوي على روح من اللامسؤولية “ .

وسوف ييهد وفد بلادى أى مشروع قرار يعبر عن هذه المعاني . ومن هنا ، كان اشتراكنا في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.25 ، الذى قدمه بعد ظهر اليوم ببلاغه مشتمل على سرى لانكا .

السيد جاروسزيك ( بولندا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : في بحر بضعة اسابيع سوف ندخل عاما نحتفل فيه بذكرى أليمه ، هي مرور عشر سنوات على العدوان الاسرائيلي ضد الدول العربية في حزيران / يونيه ١٩٦٧ . لقد جرت مياه كثيرة عبر الجسور السياسية للشؤون الدولية منذ ذلك الوقت . وتزايدت عضوية الدول في الأمم المتحدة بانضمام ٢٣ دولة . وظهر العديد من المشاكل الدولية المعقدة ، بما في ذلك الأزمات العسكرية الحادة ؛ وقد عولجت . وتمكن العالم ، حتى مع بعض المصاعب ، من الدخول في عصر جديد من العلاقات بين الدول تتميز بتعزيز الانفراج والتنمية والتعاون السلمي بين الدول . ولكن ما يزال شبح الحرب يخيم على العالم ، بسبب استمرار أزمة الشرق الأوسط . وفي الحقيقة ، وينفض النظر عن أن صوت السلاح لم يسمع ، الا أن الأوضاع السياسية السائدة في الشرق الأوسط وحوله لا تزال معقدة ، بل لقد ازدادت تعقيدا .

وقبل عدوان ١٩٦٧ ، كان نسيج مشكلة الشرق الاوسط يتكون من طبقتين أو غنصرين أحدهما جغرافي ، والثاني سياسي . الأول : هو موقف اسرائيل ازاء الدول العربية . والثاني : هو مشكلة شعب فلسطين وكلاهما لم يكن يكفي لتشكيل خطر كبير على السلم والأمن الدوليين .

أما اليوم فان عناصر الأزمة قد انتشرت بالاضافة الى التوتر القديم . نواجه من ناحية احتلال اسرائيل للأراضي العربية بالقوة منذ عام ١٩٦٧ ، ومن ناحية أخرى نواجه آثار المؤامرات الامبريالية الرامية الى بث الفرقة في العالم العربي ، وأبرز هذه الآثار ، وان لم يكن الأثر الوحيد ، هو التطورات المفجعة الأخيرة في لبنان .

ان هذا التصاعد لأزمة الشرق الأوسط هو الذي قسم المشكلة الى عدد من العناصر، وأصبحت تدرج بصورة دائمة كبنء في جدول أعمال الدورات المتتالية للجمعية العامة ، والاجتماعات العديدة لمجلس الأمن ، والأجهزة الاخرى التابعة لهذه المنظمة . لذلك ، وبسبب عدم احراز نجاح يذكر نحو تسوية دائمة ، فان ضحايا العدوان بحثوا عن العدل والانصاف لدى المجتمع الدولي ، ولكن حتى هذه المنظمة بما لها من اجهزتها لاقرار وحفظ السلم ، لم تنجح ، في حالة الشرق الأوسط، في التغلب على قوى العدوان ، والاحتلال والتآمر .

وانه ليصعب على المرء ان يحصر الكلمات التي تم الاطلاق بها ، والقرارات التي اتخذت ، ولكنها - للاسف - لم تنفذ .

كما يصعب علينا ان نقدر مدى الآلام والتضحيات التي فرضها الوضع في الشرق الأوسط على ضحايا سياسة ضم الأراضي ، والعنف .

ولكن كلما اسرعنا في فهمنا بأن الاجراءات الجزئية وعمليات التأجيل لن تحل مشكلة الشرق الأوسط المعقدة كلما استطعنا اقرار السلام . ان المحاولات التي بذلت لاقرار السلام قد فشلت حتى الآن ، لأنها لم تقض على السبب الرئيسي للأوضاع السائدة في المنطقة ، أي استمرار احتلال اسرائيل للأراضي العربية بالقوة وهي الأراضي التي احتلت بصورة غير مشروعة منذ عام ١٩٦٧ .

وبالنسبة لمشكلة خطيرة كمسكلة الشرق الأوسط فان أية تسوية لكي تكون فعالة ، يجب ان تكون

شاملة ، وان تكون سليمة سياسيا واخلاقيا ، وعادلة تاريخيا .

ان القضاء على آثار العدوان الاسرائيلي أو بعبارة أخرى انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي

التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ لا يزال هو الشرط الأول لايجاد تسوية للمشكلة .

أما الشرط السياسي الثاني والضروري لقرار السلام في الشرق الأوسط هو اقرار الحق—وق المشروعة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير ، واقامة دولة لهم . وان المناقشات التي دارت في الجمعية العامة حول مشكلة فلسطين قد بينت أهمية هذا الشرط الأساسي .

اما العنصر الثالث للتسوية السياسية العريضة فانما ينبع من تنفيذ الشرطين الأولين ، على الرغم من ان الشروط الثلاثة لا يمكن ان تتجزأ اذا ما حاولنا ان نجد حلا دائما للمشكلة ، واعني بهذا ضرورة الحفاظ على الحق في الاستقلال والعيش في أمن في المنطقة مع الضمانات الدولية اللازمة ، وذلك بالنسبة لكافة الدول .

ان التسوية الشاملة التي نتطلع اليها لن تتحقق عن طريق جهود القلة ، بل يجب ان تكون عملية تشترك فيها كافة الدول ، أولا الدول المعنية مباشرة بما في ذلك بطبيعة الحال الدول العربية ، والشعب العربي في فلسطين وبقية الأطراف . لذلك فان المحفل الوحيد المقبول للأطراف أي مؤتمر السلام في جنيف ، يجب أن يستأنف بسرعة للتوصل الى حل مقبول يتخذ صورة معاهدة مناسبة . ونحن نعتقد لذلك بأن الاقتراحات من جانب الاتحاد السوفياتي والواردة في الوثيقة A/31/257 المؤرخة في ٧ تشرين الأول / اكتوبر الماضي تعتبر الأساس الواقعي الذي يمكن ان يؤدي الى النجاح الذي نتوقعه منذ زمن طويل . ان وفد بولندا يؤكد تأييده الشامل لمضمون الاقتراح السوفياتي ، وللجدول الزمني الوارد في هذه الوثيقة . ان نجاح مثل هذا المؤتمر هو الذي سيوفر العدالة لضحايا العدوان ، كما سيكون في صالح اسرائيل .

ونحن ان نقدر الدور الذي يمكن ان تضطلع به كل دولة محبة للسلام في ايجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط ، فان بولندا منذ ثلاث سنوات قد رحبت بطلب الأمين العام للأمم المتحدة بالاشتراك في قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، وقوة فض الاشتباك في الشرق الأوسط . ومنذ ذلك التاريخ فان آفا من الشبان البولنديين قد خدموا في المنطقة كجنود سلام تحت علم الأمم المتحدة ، كما وافقنا مؤخرا على مد ولاية قوات الامم المتحدة . ولكننا ندرك أن تأليف قوات الطوارئ ، أو قوات فض الاشتباك لم يتم على اساس انه بديل للحمل على ايجاد تسوية للمشكلة ، وان وجود هذه القوات في المنطقة لا يمكن ان يعتبر سببا للابقاء على الاوضاع الحالية .

ان التسوية الدائمة أمر ضروري ، وان مثل هذه التسوية التي تقوم على اساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) ، والقرار ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) وعلى تنفيذ قرارات المجلس والجمعية العامة ، أمر ممكن بشرط ان يجتمع الأطراف الممّنون في المؤتمر الذى تأخر بصورة غير ضرورية حتى الآن .

وبسبب ضرورة دعم عطية السلام ، ولصالح كافة دول المنطقة ، والأمن فيها نعتقد انه ينبغي ألا يكون هناك أى تأخير في السير الى الطريق المؤدى الى ايجاد حل نهائي للمشكلة وقد جاء في اعلان الدول الأطراف في معاهدة وارسو بعد اجتماعهم الاستشارى في بوخارست ما يلي :

" ان مشكلة الشرق الأوسط يمكن بل يجب أن تسوى لأن هذا أمر ضرورى لصالح كافة شعوب المنطقة ، ولصالح السلام بصورة عامة " .

السيد سميد ( تشيكوسلوفاكيا ) ( الكلمة بالروسية ) : ان نزاع الشرق الأوسط ، والنقاش الذى يتناول طرق معالجته ، استمر لآن ولما يناهز ثلاثين عاما . ان جوهر المشكلة التي طرحت مرات ومرات في الجمعية العامة بما في ذلك الدورة الحالية ، هو القضية الفلسطينية .

ان هذه المشكلة لا يجهلها أحد ، ذلك أن لها أهمية كبرى بل وحيوية ، وأن هذه المشكلة لا يمكن أن تحل بطريقة انفرادية . ان ذلك قد اعتبره المجتمع الديمقراطي الدولي ، وكذلك عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وهي الدول التي تطالب بالتعجيل بتسوية شاملة لأزمة الشرق الأوسط . وهي أزمة قد استمرت لسنوات عديدة ، وهددت ، وما تزال تهدد السلام والأمن في الاقليم وفي العالم أجمع .

ان تشيكوسلوفاكيا - وكذلك معظم الوفود الموجودة هنا - مستعدة لأن تفعل كل ما في وسعها لتسوية مشكلة الشرق الاوسط على اساس سياسي وبطريقة دائمة وعادلة . ان هذا الهدف يمكن التوصل اليه ، اذا انسحبت القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي التي احتلتها منذ ١٩٦٧ ، واذا احترمت حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة خاصة به ، واذا ما أمن الحق في الوجود المستقل لجميع الدول والاطراف في ذلك النزاع ، بما فيها اسرائيل ، واذا ما انتهت حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل .

بعد الحرب العالمية الثانية ، فان تشيكوسلوفاكيا ، شأنها شأن الدول الاوروبية الاخرى ، قد عاشت فترة خطيرة واستثنائية ، وهي مرحلة ليست لها سابقة في تاريخ اوربا . وبدل المواجهات وبناءً على مباداة من المجتمع الاشتراكي ، اخترنا طريق الحوار وهو حوار قد أدى الى البيان النهائي لمؤتمر هلسنكي . واننا لمقتنعون ان التطور السلمي لا يمكن ان يكون مقصورا على اوربا . ان السلام عام وشامل ولا يمكن تقسيمه .

ان وفدى يرى انه طالما لم نزيل التوتر في الشرق الاوسط وما لم نعيد الى العرب الفلسطينيين حقوقهم الثابت ، فلا يمكن ان نتحدث عن سلام حقيقي .

ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ومعها جميع الدول الاخرى المحبة للسلام تلاحظ بارتياح ان جهود الامم المتحدة للتوصل الى تسوية سياسية شاملة في الشرق الاوسط قد جاءت في وقت يبدو فيه الموقف في المنطقة وقد بدا أكثر هدوءاً . وحيث ظهر بصيص من الامل لتسوية هذه المشكلة التي دامت لفترة طويلة ، ونود بهذه المناسبة ان نلاحظ بارتياح عملية التسوية السلمية التي تمت في لبنان . اننا نرى ان الوقت قد حان لبدء مرحلة جديدة لتسوية هذه المشكلة ، وهو حل يجب ان يشترك فيه جميع الاطراف المعنيين بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

اننا مقتنعون ان الوقت قد حان لأن تشجع الدول الجواماتي الذي بدا حتى الآن ، وان تدرك ذلك من الدول التي تشارك بأكبر قدر في تطور الازمة في هذه المنطقة وأعني بذلك اسرائيل . ومن الغريب ان تحاول اسرائيل ضمان حقها في الوجود وهي ترفض هذا الحق للشعوب الاخرى ، وبصفة خاصة الشعب العربي الفلسطيني . لقد حان الوقت لأن تفهم هذه الدولة ان سياسة

العدوان وسياسة رفض احترام تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن سوف تؤدى بها الى طريق مسدود . لقد حان الوقت لكي تتناول اسرائيل المسألة بطريقة مستنيرة وواقعية . ان اسرائيل لديها امكانيتان : اولا ، اجراء محادثات لتسوية سلمية في الشرق الاوسط ، والحصول على ضمانات دولية للبقاء والوجود والامن . ثانيا ، ان تزيد من تسليحها مع تخفيض مستوى معيشة شعبيها ، وأن تستعد لشن حرب جديدة ضد جيرانها . وهذا الطريق الثاني الذي ينطوي على خطر حرب عالمية لن يؤدي الى أى هدف سوى التدمير الذاتي لاسرائيل . ان اسرائيل لن تكسب في النهاية أى شيء من هذا السبيل ، وستفقد التأييد الدولي ، وسوف تشكل في حقها في الوجود .

ان تشيكوسلوفاكيا تؤيد جهود جميع الدول العربية والشعوب التي تهدف الى حل سياسي عادل للشرق الاوسط . ويجب ان يجتمع مؤتمر جنيف في اقرب وقت ممكن باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية . واننا نفهم ان هذه المشكلة تنطوي على مشكلات وصعوبات سوف يواجهها المشتركون فيه خلال اعماله . ان النزاع في الشرق الاوسط مع ذلك يجب ان يحل لصالح جميع بلاد المنطقة ، ولصالح السلام بصفة عامة .

السيد مارتينيكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

خلال الثلاثين عاما الماضية ، سالت الدماء في الشرق الاوسط وقد تسبب ذلك في التوتر ، وفي حالة تنبؤ بالانفجار ، وهو امر تشعر تجاهه بالقلق جميع القوى المحبة للسلام .

ان أحد الاسباب الاساسية للنزاع في الشرق الاوسط كان ولا يزال هو السياسة التوسعية لاسرائيل . ان مواصلة هذه السياسة انما تعرقل التسوية السياسية اللازمة على اساس عادل ولصالح كافة الاطراف المعنيين باقرار سلام دائم في الشرق الاوسط .

وفي اطار المزيد من الجهود من اجل السلام والتعاون الدولي وحرية واستقلال الشعوب ، نذكر في المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي ان احدى المهام الاولى هو تركيز جهود الدول المحبة للسلام للقضاء على بؤر الحرب والتوتر عن طريق الوصول الى تسوية عادلة وسلمية في الشرق الاوسط .



ولتحقيق هذه المهمة الملحة علينا أولاً ان نقضي على اسباب هذا الوضع المتفجر في الشرق الاوسط ، وعلينا ان نمهد الطريق للتسوية ، ومن المعروف ان الاسباب الاساسية للأزمة الحالية ، هي استمرار احتلال اسرائيل للاراضي العربية ، وعدم تسوية المشكلة الفلسطينية ، الامر الذى تسبب في انتهاك الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني الذى حول الى شعب من المغتربين ، بسبب العدوان الاسرائيلي . لقد رفضت اسرائيل ان يقيم الفلسطينيون دولة خاصة بهم والعودة الى وطنهم الذى ولدوا وعاشوا فيه منذ القدم .

ان قضية فلسطين هي احدى النواحي الاساسية في مشكلة الشرق الاوسط . ان جوهر هذه المشكلة قد حدد في القرارات العديدة ، الصادرة عن عدة محافل دولية ، وقد ذكر على وجه التحديد في قرار الجمعية العامة في سنة ١٩٧٤ الذي اعترفت فيه الاغلبية الساحقة للدول بحق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير مصيره وحقه في العودة الى اراضيه وممتلكاته ، وقد أعيد التأكيد على هذا القرار في الدورة الثلاثين عام ١٩٧٥ حيث جاء في قرار خاص ان الشعب الفلسطيني له حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير وفقا لميثاق الامم المتحدة ، ومن حقه ان يستقر السلام والا من في الشرق الاوسط .

ان رفض اسرائيل احترام قرارات هيئة الامم المتحدة ، التي طولبت فيها بالانسحاب من الاراضي المحتلة ، واستمرارها في سياسة العدوان ضد الدول العربية ، وعدم اعترافها بالحقوق القومية المشروعة لشعب فلسطين ، كل ذلك يشكل خطرا يهدد الأمن والسلم الدوليين بصورة عامة . ومن المعروف للجميع ، ان اصرار اسرائيل على عدم تنفيذ قرارات هيئة الامم المتحدة امر غريب ، لان اسرائيل تدين بوجودها لهذه المنظمة الدولية .

ان زعماء اسرائيل يستخدمون عدم التوصل الى تسوية في الشرق الاوسط لمواصلة تطبيق خططهم التوسعية ، وخطط استعمار الاراضي العربية وضمها الى اسرائيل . في الدورة الحالية للجمعية العامة ، ذكرت حقائق شرحت طرد السكان العرب من اراضيهم ، وبينت أبعاد سياسة اسرائيل .

هكذا نستطيع ان نشرح محاولات اسرائيل لجعل ازمة الشرق الاوسط تسير في طريق مسدود وهكذا نشرح رفض المعتدى اعادة الاراضي التي اكتسبها بالقوة ، من شعب فلسطين . ان ازمة الشرق الاوسط تسببت فيها دوائر رجعية من الخارج ، حاولت الابقاء على السيطرة الامبريالية والقضاء على حركة المقاومة الفلسطينية .

ان احداث لبنان بينت بوضوح ان القوى المناهضة للامبريالية والاستعمار ، بالخلافات

التي سادت بينها ، قد خدمت مصالح اليمبريالية ، خاصة اذا ما اخذنا في الاعتبار آثار العدوان الاسرائيلي ، ومحاولة اسرائيل لفرض حل مصطنع .  
والآن أصبح من الواضح للجميع انه طالما استمرت سياسة ضم الاراضي التي تنتهجها اسرائيل ، وطالما بقيت القوات العسكرية في الاراضي المحتلة ، فانه لن يمكن التوصل الى حل عادل لازمة الشرق الاوسط .

عندما نتحدث عن السعي لقرار السلام ، فان هذا السلام من المفروض ان يكون لصالح جميع شعوب العالم . ولكن على الرغم من ذلك ، فان اسرائيل ترفض المشاركة في هذه الجهود ، وترفض اعادة الاراضي التي اكتسبتها بالقوة في عدوان سنة ١٩٦٧ ، وترفض الاعتراف بحقوق ضحايا العدوان واعادة الاراضي التي ضمتها ، ان اسرائيل تحاول فرض ما يسمى بدبلوماسية المراحل التي تقوض التسوية الحقيقية للمشكلة .

ان سياسة التسوية على مراحل تعتمد تجاهل العناصر الاساسية ، ومنها مشكلة فلسطين ، في اطار ازمة الشرق الاوسط . هذه السياسة تسمح لاسرائيل بكسب الوقت لمواصلة سياسة الاستعمار وضم الاراضي ، بدون تحقيق تسوية شاملة . ان اسرائيل تستفيد من احتلالها للاراضي وتستخدم هذه الاراضي للمراوغة وللحصول على مكاسب تمكنها من حل مشكلة فلسطين بالطريقة التي تلائمها وتمكنها من زيادة حدة التوتر في الشرق الاوسط .

وهذا يبين صحة وسلامة موقف الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية ، التي اعلنت دائماً ان الحل الشامل لازمة الشرق الاوسط هو الوحيد الذي يرسر دعائم السلم والأمن في هذه المنطقة وفي العالم كافة .

ان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يود ان يعلن في هذا الشأن ان سياسة الحل الجزئي التي فشلت تشجع اسرائيل على المضي في سياستها التوسعية ، وتنطوي على انتهاك للحقوق المشروعة لشعب فلسطين . ان سير الاحداث يبين ان اي ارجاء لحل ازمة الشرق الاوسط ، لا يعني غير عدم الاحترام لحقوق شعوب الشرق الاوسط مما يعرض السلم والا من الدولييين للخطر .

ان الشعور بالقلق في العالم قد اوجدته هذه الازمة التي لم تحل حتى الآن، لان خطر الحرب قد ينتشر وهذا يثبت ضرورة حل ازمة الشرق الاوسط . كما يعلم الجميع في العام الماضي نوقشت من جديد هذه المشكلة في مجلس الامن وفي اجهزة متخصصة تابعة لهيئة الامم المتحدة . وهكذا كان من الممكن وضع أساس يؤدي الى حل لأزمة الشرق الاوسط ، ونعلم ما هو هذا الأساس . انه انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة بعد عدوان سنة ١٩٦٧ ، ثانيا الاعتراف بالمطالب المشروعة لشعب فلسطين ، بما في ذلك حقه غير القابل للتصرف في اقامة دولة له ، وثالثا ضمانات دولية للامن ولوحدة اراضي كافة دول الشرق الاوسط ، وحققها في العيش في ظل الاستقلال والتنمية . هذا هو الحل الثلاثي الذي يمكن ان يفتح الطريق لتسوية في الشرق الاوسط ولا قرار سلام عادل ودائم ، لان هذا الحل يأخذ في الاعتبار مصالح كافة الدول الاطراف في ازمة الشرق الاوسط ، وهو حل عادل بالنسبة للدول التي كانت ضحية للعدوان الاسرائيلي ، وحل عادل لشعب فلسطين ولاسرائيل . انه حل يضمن بناء على اعلان يوم ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٧ يضمن العيش في سلام في حدود آمنة ومضمونة .

وفي هذا الصدد فان وفدي يود ان يعلن كما أعلننا من قبل انه يوجد اساس واقعي وعادل لتسوية النزاع في الشرق الاوسط كما انه يوجد جهاز دولي لهذه التسوية ، أي مؤتمر جنيف للسلام .

ان اعــــادة تنفيذ هذا الجهاز من شأنه العمل على تسوية ازمة الشرق الا وسط و اقرار السلام العادل الذى تستفيد منه كافة الشعوب ، كما تستفيد منه قضية الأمن والسلم الدوليين .

يجب الاستجابة للنداء الأخير الموجه من الاتحاد السوفياتي لتجديد مهمة مؤتمر السلام بجنييف بمشاركة كافة الاطراف المعنيين مباشرة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للمعترف به لشعب فلسطين ، بصفته احد الاطراف الاساسيين في أزمة الشرق الا وسط . ان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع باقي الاطراف امر ضرورى لانه لا يمكن ايجاد حل عادل لمشكلة فلسطين الا على هذا الاساس الذى اعترفت به هيئة الامم المتحدة بانه عنصر هام في الازمة . ان استئناف مؤتمر جنيف سيسمح بالوفاء بالمطالب المشروعة لكافة الاطراف وهي الدول العربية وشعب فلسطين ودولة اسرائيل . ان اى تسوية في استئناف اعمال مؤتمر جنيف يكون امرا غير مقبول اذا ما اخذنا في الاعتبار مصالح الامن والسلام . ان الاسرائيليين الذين يعطلون عقد هذا المؤتمر ويرفضون الاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين يجب ان يفهموا ان مثل هذه السياسة تتعارض مع المصالح البعيدة المدى لاسرائيل . وهم على خطأ عندما يظنون انهم سوف يقطعون شوارعهم ، وانهم سيستفيدون من سياستهم التوسعية ومن ضمهم للاراضي العربية ، وعندما يدركون خطأهم سيكون عليهم ان يتخذوا موقفا واقعيا وان يسحبوا قواتهم من الاراضي المحتلة ويعدلوا عن سياسة العدوان والتوسع . وهكذا ، سيتحقق السلام العادل الدائم في الشرق الا وسط بحيث تتمتع شعوبه بالاستقلال والأمن والسيادة .

ان الاتجاهات العدوانية التي تبديها حكومة اسرائيل وعدم اعترافها بضرورة تنفيذ قرارات هيئة الامم المتحدة امر يبين ان الاحتلال لا يمكن ان يستمر ، وأنه من الضروري ايجاد تسوية سياسية على أساس القواعد المعترف بها في الحياة الدولية ومنها عدم شرعية اكتساب الاراضي بالقوة .

ان القضاء على بؤر التوتر والحرب الموجودة في الشرق الا وسط يعتبر من المهام التي يجب ان تضطلع بها هيئة الامم المتحدة اذا ما ارادت ان تعزز دورها في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين لصالح شعوب المنطقة والعالم بوجه عام . ويجب على الدول الاعضاء في الامم المتحدة ان تساهم في حل هذه المشكلة في اقرب فرصة ممكنة . وتحقيقا لهذا الغرض يجب الا يتجمد الوضع في الشرق

الأوسط ويجب ان تستأنف اعمال مؤتمر جنيف للسلام. في الاعلان الصادر في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر هذا العام من جانب الدول الاطراف في حلف وارسو جاء ان مؤتمر جنيف يجب ان تستأنف أعماله في أقرب فرصة بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية . ان النزاع في الشرق الاوسط يمكن بل يجب ان يحل ، وهذا امر ضروري لحماية مصالح كافة دول المنطقة ودول العالم أجمع .

### السيد غرة ( لبنان ) ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد أطلق على العام المقبل ١٩٧٧

عام السلام للشرق الاوسط . واننا نأمل بصدق انه سيكون عام سلام ، فكل بضعة اعوام نرى تجدد الحرب تتخللها فترات مما يسمى بالجهود لايجاد حلول سلمية . ولمدة ثلاثين عاما ، اعلنت النداءات المستمرة وأخذت المبادرات هنا في الامم المتحدة ، وفي غيرها من المحافل لايجاد حل عادل ودائم للشرق الاوسط ، بيد ان السلام قد هرب منا وأصبح سرايا عابرا ، وقد ضاعت فرص وآمال كثيرة للسلام مما جعلنا نصدق السراى القائل بان النزاع العربي الاسرائيلي انما هو تعاقب لفرص ضائعة . ان شعوب المنطقة كان لها نصيبها الكامل من خيبة الآمال واليأس والمآسي المستمرة ، وليست هناك اية حجة اخرى لاية مناورات دبلوماسية او سياسية او لاية تكتيكات للتسوية . ان الدول والشعوب العربية لها الحق في تحرير انفسها من تهديد الحروب المتكررة وفي تخصيص طاقتها ومواردها لاقامة هياكل سلمية لضمان امنها وتقدمها ولضمان رفاهية الاجيال القادمة بها .

الآن ونحن نقف على عتبة عام ١٩٧٧ ، فان وفد لبنان يشجعه ان يرى عناصر عديدة للسلام . ان القادة العرب المعنيين مباشرة قد كرروا بوضوح رغبتهم ورغبة شعوبهم في ايجاد تسوية شاملة ونهائية وعادلة وسلمية تنهي حالة الحرب وتجعل الشرق الاوسط يدخل في عصر من السلم . ويصرح المسؤولون الاسرائيليون عن استعدادهم بان يبدؤوا عطية السلام ، وانا ماكانت كلماتهم مصحوبة بافعال فان احتمالات السلام ستصبح حقيقية .

اننا نلاحظ ايضا عاملا مشجعا آخر ففي الدوائر الدبلوماسية وفي الرأى العام العالمي يوجد الان ادراك واسع بان الوقت قد حان لاتخاذ اجراء حاسم وعاجل ومستمر نحو تحقيق تسوية سلمية . ان المناقشة خلال هذه الدورة للجمعية العامة قد اظهرت اكثر من أى وقت مضى الخطر الكبير الذى

ينطوى عليه نشوب حرب جديدة ، والحاجة الى تجنب كارثة جديدة ، وهناك اعتقاد عام على الصعيد العالمي في ان هناك فرصة حقيقية للسلام الآن وهي فرصة يجب انتهازها ويجب الا نتركها تفلت مرة اخرى .

ان البيانات التي تم الادلاء بها هنا في الجمعية العامة او التي ادلى بها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي انما تجعلنا نعتقد ان الدولتين العظميين متقاربان نحو استئناف مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الاوسط وذلك بهدف تحقيق تسوية شاملة . وقد اكدت وفود عديدة اخرى على ضرورة استئناف المؤتمر . وهذه البيانات قد اثارت آمالا متجددة للسلام بل ان وزير خارجية الولايات المتحدة الدكتور كيسنجر ، تحدث عن امكانية تقدم لموس في هذا الصدد اثناء الدورة القادمة للجمعية العامة .

وبالاضافة الى ذلك ، فان الرئيس الامريكي المنتخب كارتر ، في بيان عن الموقف في لبنان ادلى به في ٢٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ ، قال :

” من الواضح ، ان جميع الشعوب ذات النوايا الطيبة يمكن ان تتفق الآن . ان الوقت قد حان ليجاد سلام دائم ، ليس فقط في لبنان ، ولكن في الشرق الاوسط باسره ، ولا يعتبر ذلك حلما مستحيلا بل يمكن ان يكون هدفا لموسا وهو من الاهداف التي سأوجه اليها جهودى منذ اليوم الذى اضطلع فيه بمهامي بوصفه امرا نا اولوية عالية وملحة ” .

وكان من المشجع أيضا ان نلاحظ ان وزير خارجية الولايات المتحدة الذى عين أخيرا ، السيد سيروس فانس ، قد لاحظ ان مسألة الشرق الاوسط أمر يجب توجيه الاهتمام اليه في وقت قريب جدا .

ان وفد لبنان وهو يتناول الموقف في الشرق الأوسط يتناوله أيضا من وجهة نظر لبنانية ، ذلك أن الأحداث المفجعة في لبنان قد جعلت مشكلة الشرق الأوسط تظهر بجميع أبعادها وأظهرت الضرورة الملحة الى ايجاد حل لهذا النزاع . ان البيانات التي أدلى بها خلال هذه الدورة قد أظهرت الصلة بين هذه الأحداث وبين مشكلة الشرق الأوسط ، وذلك بصرف النظر عن العوامل الداخلية اللبنانية ، وفي تقديم تقريره الى الجمعية العامة قال الأمين العام :

" ان العلاقة بين أزمة لبنان وبين مشكلة الشرق الأوسط ككل تبرز خطورة هذه المشكلة بالنسبة للسلام الدولي " . ( A/31/1/Add.1, P. 8 ) ،

وقد قال وزراء\* عديدون للخارجية ولا سيما وزراء\* خارجية فرنسا وايطاليا والاتحاد السوفياتي ، وبنغلاديش والسويد وآخرون ، بطريقة أو بأخرى ، أن الأحداث في لبنان انما هي نتيجة مباشرة لعدم وجود تسوية شاملة للشرق الأوسط ، وأنهم قالوا أن الصلة بين مشكلة الشرق الأوسط بصفة عامة والموقف في لبنان قد أظهرت بوضوح الحاجة الماسة الى التوصل الى حل عادل للمشكلة الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي ككل . هذه المسائل الثلاث كما قال السيد وزير خارجية فرنسا السيد دي غيرنغو ، انما ترتبط ارتباطا وثيقا ، وأن النتيجة الرئيسية التي تم التوصل اليها هي ان الأحداث في لبنان انما هي بمثابة تذكير قوى لضرورة ايجاد حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط دون ابطاء\* .

والحقيقة ، أننا في لبنان ليست لدينا مشكلة اقليمية مع اسرائيل فان حدودنا الجنوبية معترف بها دوليا وليست موضع أى نزاع . ومن الحقائق أيضا أن علاقاتنا مع اسرائيل تحكمها اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ التي تعترف بها قرارات عديدة للأمم المتحدة ، وبيانات مازالت سارية ومنفذة ولا يمكن أبدا الفأؤها من طرف واحد ، ولا يمكن الفأؤها الا عن طريق اتفاق سلام . وأخيرا فمن الواقع أن لبنان لم تكن طرفا في حروب الشرق الأوسط .

ومع ذلك فان لبنان قد وقعت في سلسلة من الأحداث وأصبحت ضحية رئيسية لنزاع الشرق الأوسط وقد أصبحت جزءا لا يتجزأ من هذا النزاع ، وجميع المجادلات والتناقضات في هذه المنطقة قد انعكست على مسرح الأحداث في لبنان ، واننا نعتقد أنه اذا كان قد وجد حل في الماضي في الشرق الأوسط فان الأحداث في لبنان لم تكن لتأخذ هذا الشكل العنيف ، ولكن ليست نيتنا هنا



أن نتحدث فقط عن الأزمة اللبنانية ، وإنما نود أن نؤكد نقطة أبرزها الرئيس سر كريس أخيرا وهي أن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط هو شرط أساسي للاستقرار في لبنان . وبذلك فإننا نعلق آمالا كبيرة على السلام وعلى المبادرات التي يجب اتخاذها لتحقيقه . وقد وصلنا الى موقف يعطينا كل تبرير ممكن لنطلب بشدة أن تتحرك الأمم المتحدة ، وخاصة مجلس الأمن ، الى الأمام . ان الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وقد كلفهم الميثاق بمسؤوليات خاصة لصيانة السلام والأمن الدوليين يجب أن يضطلعوا بهذه المسؤوليات نحونا أكثر من أى وقت مضى .

وبينما نشعر بكثير من الارتياح لأن الموقف قد تحسن تحسنا كبيرا خلال الأسابيع الأخيرة في لبنان بسبب وقف إطلاق النار فإننا لا نستطيع أن نقول أن جميع مشاكلنا قد انتهت تماما ، فمازلنا نواجه ، العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والانسانية . وما زال علينا أن نتخذ التدابير الفعالة والدائمة لضمان استقلالنا وسيادتنا وأمننا . وبالرغم من تطورات الاحداث المشجعة التي حدثت فان الدورة الخطيرة للقتال وسفك الدماء والتدمير قد كسرت الآن ، والآن نبدأ عملية كبيرة من التعمير والبناء واقامة الهياكل التي ستضمن للمجتمع اللبناني الحريات الأساسية والاحترام لجميع المعتقدات الدينية والقيم الانسانية .

ان التطور السريع للأحداث خلال الشهر الماضي كان ممكنا بفضل الموقف الايجابي والحاسم للرؤساء العرب في الاجتماع الذي عقد في الرياض في المملكة العربية السعودية في الفترة من ١٦ الى ١٨ تشرين الأول / اكتوبر ، وفي مؤتمر القمة الذي عقد في القاهرة يومي ٢٦ و ٢٥ تشرين الأول / اكتوبر حيث وضعوا كل ثقلهم لوضع حد للمأساة في لبنان .

ان هذا الاجراء العربي لم يساعد فقط على اعادة السلام في لبنان ، ولكنه دعم أيضا روح الأخوة والتضامن بين الدول العربية . ان قرارات الرياض والقاهرة والاتفاقات التي قد تم التوصل اليها في الاطار العربي ووفقا لميثاق جامعة الدول العربية وهي منظمة اقليمية تعمل لصيانة السلام والأمن لأعضائها .

ان القرار الرئيسي الذي اتخذته المؤتمران كان هو اقامة قوة عربية تعمل في لبنان تحت القيادة الشخصية لرئيس جمهورية لبنان لاعادة السلام والنظام في هذا البلد . وبذلك فان جامعة الدول العربية قد قامت بمهمة أساسية في خدمة السلام في المنطقة تمشيا مع الفصل السابع من ميثاق

الأمم المتحدة نحو ايجاد ترتيبات اقليمية في المسائل المتعلقة بصيانة السلام والأمن الدوليين . ان مؤتمر القاهرة قد أيد بالاجماع الالتزام بحماية الوحدة القومية وسلامة الأراضي وسيادة لبنان وعدم التدخل في شؤونه الداخلية .

ايا كانت الصعوبات التي قد كانت لنا مع الفلسطينيين فانها لا يجب أن تهددنا عن أن الشعب الفلسطيني ككل له قضية عادلة تستحق كل تأييد ممكن . ان لبنان قد أيد دائما قضيتهم وأفضل ما يمكن ان نفعله هو أن أكرر مقاله الرئيس سرركيس في هذا الصدد في ٢٣ أيلول / سبتمبر " ان القضية الفلسطينية انما هي قضية لبنان ، كما هي قضية كل دولة عربية ، وكما يجب أن تكون قضية كل دولة تحترم الحق والعدل " .

ان من حق الفلسطينيين أن يتمتعوا وأن يمارسوا حقوقهم العادلة والمتساوية ، حقوقهم في العودة الى ديارهم في فلسطين ، وفي تقرير المصير ، وفي اقامة دولة لهم ، وفي السيادة في هذه الدولة . وقد اعترف بهذه الحقوق الكثير من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ، وكان آخر هذه القرارات القرار الذي اتخذ في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي . ان قضية فلسطين لا يمكن تجاهلها أكثر من ذلك في أى محاولة أو بحث أو مؤتمر أو اتفاقية تتعلق بايجاد تسوية شاملة ونهائية للنزاع في الشرق الأوسط . وقد كانت هذه المشكلة في قلب النزاع منذ بدئه ومازالت في جوهره اليوم ، وعدم تناول هذه المشكلة أو تجنبها انما هو بمثابة وضع قبلة زمنية في طريق السلام في الشرق الأوسط ستكون أكثر تفجرا وخطورة للمنطقة ولشعبها وللأمن الدولي أكثر مما رآه المجتمع الدولي حتى الآن وأخطر من ذلك بكثير .

في الماضي كانت التحذيرات والقرارات والمجالس والمناقشات التي ألقاها بالوضوء على الموقف الخطير في الشرق الأوسط لا تؤدي الى نتائج وقد وصفت بأنها مجرد جدل او ابتزاز او تخويف ، وكانت حربا ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، والتهديد الذي انطوت عليه نحو انفجار عام قد أوضحت أن موقف التواكل والتناسي وعدم اتخاذ القرارات قد أضاف الى خطورة هذا الوضع والى تعقده .

لقد مرت حوالي عشرة أعوام الآن منذ حرب حزيران / يونيه ١٩٦٧ وما زالت اسرائيل تحتل معظم الأراضي التي غزتها في ذلك الوقت . فمعظم شبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان والضفة الغربية بأسرها بما في ذلك ، القدس العربية ، وقطاع غزة ، تحت السيطرة العسكرية الاسرائيلية وقد تم ذلك بانتهاك صارخ لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات العديدة التي اتخذها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة ، والتي أكدت بوضوح مبدأ عدم شرعية الحصول على الأراضي بالقوة ، والتي طلبت من اسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧ . وانا ما أظهر القادة الاسرائيليون الآن الحكمة والتجاوب في الاستماع لقرارات الأمم المتحدة فحسب ولكن ايضا لنصائح ومشورة اصدقائهم فسيمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط ، وسيتمكن تجنب الحرب في المستقبل . ان القادة العرب قد أظهروا رغبتهم في الوصول الى اتفاقية سلام على أساس قرارات الأمم المتحدة التي تضمن لجميع شعوب ودول المنطقة الحق في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها . وقد تأكد ذلك في هذه المناقشة من جانب كثير من الأطراف العربية الرئيسية في النزاع . ومن غير المجدي أن نتحدث عن أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، على أنهم يؤيدون العرب ضد اسرائيل ، أو أنهم يسمعون الى تحويل الأمم المتحدة الى محفل للدعاية العربية تكلف الوقت والجهد والمال . ان الدول العربية واصدقائها ، وقد استلهموا روحا من العدل والعدالة ليس امامها مجال آخر سوى الأمم المتحدة . وانا ما تناست الأمم المتحدة مناقشاتها وقراراتها التي اتخذتها في هذه المسألة الهامة فان البديل الوحيد لا بد أن يقدم ، هذا البديل لا يمكن الا أن يكون مؤتمر السلام في جنيف الذي يجب أن يستأنف تحت رعاية الأمم المتحدة وان يسترشد بالقرارات الرئيسية التي وافقت عليها الأجهزة الأساسية لمنظمتنا وهي مجلس الأمن ، والجمعية العامة . وهنا فقط يمكن أن نأمل في رؤية بصيص من الأمل بالنسبة للعناصر المتعددة لمشكلة الشرق الأوسط . ونوفر بالتالي الوقت والجهد والمال . ان الموقف الآن في يد الحكومة الاسرائيلية ، فاذا ما اتخذت موقفا ايجابيا وبناء في تقدمها نحو المؤتمر فانها يمكن أن تمهد الطريق حتى يمكن لأطراف النزاع أن يحضروا ويتوصلوا الى تسوية سلمية .

ويمكن التوصل الى سلام في المؤتمر وحده ، وقد مرت سنوات من النقاش اعتمد فيها الكثير من القرارات التي تظهر القوانين والمبادئ الرئيسية والخطوط التوجيهية التي يجب أن تحكم تسوية

عادلة وسلمية ، كما حدد فيها أطراف النزاع الذين يجب أن يشتركوا في المؤتمر . لقد نادى الجمعية العامة بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لشعب فلسطين للمشاركة في هذا المؤتمر ، ان الفلسطينيين لهم الحق في أن يكونوا طرفا في الجهود والمناقشات والاتفاقيات التي تمس حقوقهم ومستقبلهم . وبالطبع فانه لا يمكن للجهود الدبلوماسية ان تخفق في ايجاد طريقة للتغلب على مشكلة حق الأطراف المعنيين في المشاركة في المؤتمر . ان الأمين العام يتمتع بحكمة كافية وكفاءة كبرى للمساعدة في التغلب على مثل هذه المشكلة . ان رئيسي المؤتمر يمكنهما الاضطلاع بدور كبير وحاسم في هذا الصدد . ان رغبتهما المعلننة في السلام يجب أن تتحول الى ارادة ، والارادة الى عمل ، والعمل الى انجازات .

ان المؤتمر مطلوب منه ان يضمن تنفيذ الأحكام الواردة في قرارات الأمم المتحدة ، وهي ، انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة ، وممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في تقرير مصيره ، وفي اقامة دولة خاصة به في فلسطين ، وحماية حقوق جميع الدول في المنطقة للعيش في داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وانها حالة الحرب بين اسرائيل والدول العربية .

اننا نعلم ان المؤتمر لا يمكن أن يأتي بحل عاجل لجميع هذه الجوانب التي تنطوي عليها مشكلة الشرق الأوسط . وليس لدينا أية أوام في هذا الصدد . ومع ذلك فيجب اتخاذ اجراء سريع حتى يمكن للأطراف في المؤتمر أن يدخلوا في عملية مفاوضات تؤدي في النهاية الى حل . وانا ماسمح للمؤتمر أن يعقد ، وانا ماتم التغلب على بعض الصعوبات الاجرائية في المرحلة التحضيرية للمؤتمر ، وانا ماتحركت جميع الأطراف المعنيون ، في المفاوضات ، نحو وضع عناصر أساسية للسلام ، على الأقل ، فيمكن ايجاد دفعة ، ويمكن ازالة التوتر ويمكن أيضا أن نشاهد احتمالات السلام . لقد تشبعنا من المناقشات والقرارات ، ان كل ذرة من التراب تجمعت على وثائق الأمم المتحدة بشأن مشكلة الشرق الأوسط ، سفك أمامها قدر من الدماء على أرض المعركة ، وتركت أطنان من الدمار وسن الانقاض في مدنها . وفي كل دقيقة من الاهمال من جانب المجتمع الدولي ، تحولت مباني وانجازات كثيرة الى دمار . ولا يمكن ان نقبل ان يستمر موقفا خطيرا كهذا او أن نترك الافراد يواجهون الموت بينما تصم صرخاتهم آذاننا . فبالنسبة للماضي يجب أن نعطيهم الأمل حتى يعيشوا في سلام وأمن ، وبالنسبة للمستقبل ، يجب أن نؤكد لهم ان تضحياتهم لم تذهب هباءا .

ومن المؤكد أن هذه الشعوب التي ورثت ثلاثة أديان عظمى . اليهودية والمسيحية والاسلام ، يمكنها ان تتغلب على الكراهية التي تولدت نتيجة عقود من الحرب وان تخلق مستقبلا من الحرية والعدل والسلم والتقدم للذين يعيشون اليوم ولأجيال المقبلة .

السيد باليتا ( البانيا ) (الكلمة بالفرنسية ) : ان شعب البانيا يكن كل صداقة للشعوب العربية . ان جمهورية البانيا الشعبية قد أيدت بقوة القضية العادلة لهذه الشعوب ، والموقف الذي اتخذناه ازاء مشكلة الشرق الأوسط معروف جيدا . وبهذه الروح فان وفد البانيا يود أن يشرح بايجاز في اطار المناقشات التي تدور هنا وجهة نظرنا فيما يتعلق ببعض النواحي الأساسية للموقف في الشرق الأوسط .

ان مشكلة الشرق الأوسط قد وجدت وتعقدت من سنة لأخرى ، بسبب سياسة العدوان التي مارستها الدول الامبريالية في هذه المنطقة ، وبسبب العدوان المستمر من الامبريالية الصهيونية ضد الشعوب والدول العربية . ان الوضع الخطير والمتفجر الذي لا زال باقيا في الشرق الأوسط ينطوى على مصدر للقلق بالنسبة للدول العربية والشعوب المحبة للسلام والحرية في العالم . ان هذه الشعوب تهتم اهتماما كبيرا بمشكلة الشرق الأوسط وتطالب بايجاد حل عادل ودائم لها على أساس أنها احدى بؤر التوتر في العالم .

ولكن مجرى الأحداث يظهر اننا لا نقرب من حل مشكلة الشرق الأوسط ، وفقا لمصالح الشعوب العربية والشعب الفلسطيني بصفة خاصة . ان تناقضات عديدة تظهر الآن في الشرق الأوسط واشياء خطيرة تحدث هناك . ان المعتدين الاسرائيليين وقوى الرجعية زادت من محاولاتها لتنفيذ خططها السابقة ، واعداد خطط جديدة لفرض حلول جزئية على الدول العربية بما يتعارض مع مصالحها وحقوقها وسيادتها . ان الصهاينة الاسرائيليين لزالوا يحتلون اراضي الشعب الفلسطيني واراضي الدول العربية ، ولا زالوا يمارسون باصرار سياسة القضاء على الطابع القومي في هذه الأراضي ، وليست لديهم أية نية في العدول عن سياستهم التوسعية ، ويحاولون فرض رأيهم على الدول العربية . ان الدولتين العظميين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، في الوقت الذي تعلنان في جميع جهودهما لحل مشكلة الشرق الأوسط انما تحاولان في الواقع اجبار الدول العربية على التنازل ، مما يتعارض مع سيادتها ، ومع ضرورة مواصلة كفاحها من أجل حقوقها القومية .

ان الاحداث التي دارت في السنوات الاخيرة تثبت ذلك بوضوح . ان الشعوب العربية حققت نصرا كبيرا خلال حرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ . ولقد بين هذا الانتصار انه في استطاعة الدول العربية مواجهة العدو وان الامبريالي والصهيوني . فلقد اتضح للشعوب العربية ، خلال هذه الحرب ، من واقع خبرتها ان الكفاح ضروري ، وانه من الضروري دعم وحدتها ضد العدو والمشارك . أما اعداء الشعوب العربية اي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فقد حاولا ممارسة الابتزاز والخداع والضغط الدبلوماسي للاقلال من نتائج الكفاح العربي ولبيث الفرقة بين العرب ، حتى يبتعدوا عن طريق الكفاح ضد الصهيونية وضد محاولات الدولتين العظميين .

خلال الفترة التي انقضت بعد حرب تشرين الأول / اكتوبر ، استمر التنافس بين الدولتين العظميين واستمرت مؤامراتهما . ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عملا على خداع الشعوب العربية لكي يفرضوا عليهم فكرة ، ألا وهي ان مشكلة الشرق الأوسط لا يمكن أن تحل الا على اساس الصيغ التي تقترحها هاتان الدولتان .

ان التوتر والأوضاع المتفجرة في الشرق الأوسط والاحداث المفجعة في لبنان بصورة خاصة تبين بوضوح الآثار الخطيرة التي تعاني منها الشعوب العربية ، بسبب تنافس الدولتين العظميين ،

وسبب محاولتهما لفرض سيطرتهم على الشرق الأوسط . ومما لا شك فيه ان الدولتين العظميين— والصهاينة الاسرائيليين قد زادوا من حدة التوتر في لبنان للقضاء على حركة التحرير الفلسطينية ، ولانهاء القضية الفلسطينية ، ولبث الفرقة بين الدول العربية . والغرض من هذا كله هو تمهيد الطريق لمزيد من المناورات لحل مشكلة الشرق الأوسط بطريقة تتعارض مع مصالح الشعوب العربية .

ان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لا ترغبان في ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط ، بل ان هاتين الدولتين العظميين تحاولان الابقاء على وضع اللاسلم واللاحرب في الشرق الأوسط حتى تجدان في ذلك حجة للتدخل وفرض سياسة السيطرة . ولقد قاما بنشاط سياسي وعسكري كبير في الشرق الأوسط ، لم يكن الهدف منه مساعدة الشعوب العربية ، كما تدعي هاتان الدولتان ، ولكن لأسباب تختلف ، عن ذلك ، لأن الدول الامبريالية تود ان تظل مسيطرة على هذه المنطقة اقتصاديا وسياسيا ودبلوماسيا ، عن طريق اقامة مناطق نفوذ تمكنهما من السيطرة للوفاء بمطالبهما في مجال الاستعمار الجديد وللسيطرة على مصادر البترول في الدول العربية وذلك استمرارا لسياسة العدوان والموافق الاستراتيجية التي تتبعها هاتان الدولتان . ومن هنا فـ ان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة تحاولان الاضطلاع بدور الحكم في الشرق الأوسط وفرض رأيهما ، ولهذا فهما تشجعان اسرائيل على المضي في سياستها العدوانية ضد الشعوب العربية .

ان الامبرياليين الامريكيين قد ساعدوا اسرائيل بكافة الطرق عن طريق تزويدها بالسلاح لاستعماله ضد الدول العربية ، ومع ذلك يتحدثون عن صداقتهم مع العرب ويعتقدون انهم بهـذه الطريقة ، سوف يتمكنون من زيادة نفوذهم في الشرق الأوسط ، ومن دعم موقفهم في اطار التنافس مع الاتحاد السوفياتي ، وازعاف قوة العرب ضد المعتدى الاسرائيلي .

ان السوفيات من ناحيتهم يعملون بنفس الطريقة التي يعمل بها الامبرياليون الامريكيون— لحماية مصالحهم وفرض سيطرتهم ولتحقيق اهدافهم . لذلك لجأت الولايات المتحدة مثلا الى سياسة الحل الجزئي ، ودعا الاتحاد السوفياتي الى استئناف مؤتمر جنيف .

وعلى اساس سياسة الدولتين العظميين ، وبفضل المعونة التي يقدمها الامبرياليون— الامريكيون والسوفيات لاسرائيل فان اسرائيل تزداد صلفا ولا تزال تصر على مواصلة سياستها العدوانية وشن حروب جديدة ضد الشعوب العربية .

وتوضح هذه الظروف خطأ الفكرة القائلة بأن مشكلة الشرق الأوسط وايضا مشكلة فلسطين يمكن حلها يوما ما ، بفضل حسن النية التي تبديها اسرائيل . وذلك لأن اسرائيل لا تزال ترفض الانسحاب من الاراضي العربية ، كما انها ترفض السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه المشروعة . وممن الخطر بـمكان ، الاعتقاد بأن هذه المشاكل سوف تحل بفضل الدور الذي يمكن أن تضطلع به الدولتان العظميان الامبرياليان على اساس جهودهما الدبلوماسية أو بسبب تهنيتها للقضية . ان الخبرة التي اكتسبتها الدول العربية حتى الآن توضح ان مشكلة الشرق الأوسط سوف تحل بفضل الكفاح المستمر للشعوب العربية ضد العدوان الامبريالي والصهيوني ، وضد تدخل الدولتين العظميين .

ان وفد البانيا يود ان يؤكد من جديد انه يرى ان الدبلوماسية الامريكية التي تقضي بالحل الجزئي ، ودعوة الاتحاد السوفياتي الى استئناف مؤتمر جنيف ، تضمران بقضية الشعوب وستكون النتيجة الحتمية لهاتين السياستين ، هي ان تعدل الشعوب العربية عن كفاحها ضد الصهيونية ، وان يعدل الشعب الفلسطيني عن المطالبة بحقوقه وكما قال الرئيس الالباني انفر هوكسها : " ان خطة السلام المزعومة التي توضع في واشنطن وفي موسكو ، لا تهدف الا الى تعطيل حل القضية . ان اية مبادرة يتخذها الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة انما تهدف الى دعم السيطرة الامريالية " .

وشعب وحكومة البانيا يعتقدان بأنه من الضروري الاستمرار في تأييد القضية العادلة للشعوب العربية . واننا على يقين من ان الشعوب العربية سوف تتمكن من حل مشكلة الشرق الأوسط بأنفسها عن طريق كفاحها ضد العدوان الامبريالي والصهيوني ، وازيادة وعيها بالاغراض الحقيقية للسياسة الامبريالية التي يتبعها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .



السيد بونتساغوروف ( منغوليا ) ( الكلمة بالروسية ) : بالنظر الى الواجب الحيوى الهام لازالة الجيوب القائمة للحرب ، فاننا نعلق اهمية كبرى على بحث الجمعية العامة لمسألة الوضع في الشرق الأوسط . واليوم وقد بدأت عملية الانفراج الدولي ، على اثر الانتصار التاريخي لشعوب الهند الصينية ، فقد وضعنا حدا للحرب العداونية في جنوب شرق آسيا . ولا شك ان تسوية عادلة لمشكلة الشرق الأوسط سيكون لها اثرها المناسب في ايجاد مزيد من التحسينات الأساسية على الوضع الدولي بصفة عامة .

ولكننا نلاحظ ، بأسف ، أنه منذ مناقشة هذه المشكلة في هذه الدورة والدورات السابقة للجمعية العامة ، لم نحرز تقدما لتسوية مشكلة الشرق الأوسط ، بل ان احداثا مفاجئة قد وقعت في لبنان ، وكانت مرتبطة ارتباطا مباشرا بنتائج العدوان الاسرائيلي والمناورات الامبريالية في هذه المنطقة . ان استمرار تفجر الوضع في الشرق الأوسط يتطلب معايير عاجلة وفعالة لازالة هذا الصراع . وتقع على الأمم المتحدة مسؤولية خاصة لضمان السلم والأمن في هذه المنطقة .

ويجدربنا أن نؤكد ان سبب التوتر في الشرق الأوسط انما يكمن في الانتهاك الصارخ ، من جانب اسرائيل ، للمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية الواردة في الميثاق ، فيما يتعلق بالاستقلال والسيادة ووحدة اراضي الدول ، وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال والوفاء بالالتزامات وفقا لأحكام القانون الدولي ، وما الى ذلك . ان سياسة اسرائيل ترمي الى الحصول على اراضي الخير بالقوة ، وهي تتنافى تماما مع روح عصرنا هذا ، حيث يتم وضع العلاقات الدولية ، على اساس التعايش السلمي ، وعدم شرعية اى انتهاك لحقوق الشعوب في السيادة . فقط على اساس احترام هذه المبادئ العالمية المعترف بها ، يمكن ضمان سلم وامن لجميع الدول واقامة القانون والنظام الدوليين على أسس عادلة وأصيلة .

وعلى الرغم من ذلك ، فان اسرائيل وقد صمّت آذانها لنداءات الأمم المتحدة والرأى العام العالمي ، مازالت تواصل اتباع سياسة خطيرة للضم والتوسع . والدليل على ذلك المستوطنات التي تقيمها في الاراضي العربية المحتلة والدمج الاقتصادي والانشطة التي تقوم بها لقمع السكان العرب .

ان تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي العربية المحتلة انما تظهر نواياها في هذا الصدد . ويظهر بوضوح ايضا ان اسرائيل تنفذ سياستها من موقف القوى ، وبسبب حملتها من الامبرياليين تقوم باستعدادات عسكرية مستمرة . ونحن نعترف ان اسرائيل تتحدى اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية ، وترغب في ان يكون لديها ، ان لم يكن لديها بالفعل ، اسلحة نووية .

هذا ، بينما وقع جيران اسرائيل على هذه المعاهدة . ومن الواضح تماما انه طالما استمرت اسرائيل في سياسة الضم والتوسع فلن تكون هناك اية امكانية لتسوية سلمية لهذا النزاع .

لذلك فان وفدي يرى ان تسوية مشكلة الشرق الأوسط تتطلب الانسحاب الكامل والفوري للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية التي احتلت في ١٩٦٧ . ان مثل هذه التسوية يجب ان تتضمن ، كجزء عضوي ، استعادة العدالة للشعب العربي الفلسطيني الذي نفاه الاسرائيليون التوسعيون . ان محاولة الصهاينة ، والبعض منا أيضا ، انكار وجود ٣ ملايين من الفلسطينيين ، وهذا هو واقع الطبيعة السياسية للقضية الفلسطينية ، التي تحاول معالجة القضية كقضية لاجئين ، هذه المحاولة قد رفضها المجتمع الدولي باعتبارها أمر لا يمكن الدفاع عنه أو تأييده على الاطلاق .

ان وفد جمهورية منغوليا الشعبية قد أيد القرارات ، التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين والثلاثين ، والتي أعادت تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال والسيادة . كذلك فقد اعترفنا بدوره الرئيسي في اعادة السلام الى الشرق الأوسط . ان منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تقود نضال التحرر الوطني ضد التوسعيين الاسرائيليين ، قد لاقت اعترافا دوليا واسعا بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني . ومن الطبيعي ان منظمة التحرير الفلسطينية يجب ان تمثل في وضع المعايير لتسوية مشكلة الشرق الأوسط ، على قدم المساواة مع جميع الأطراف الأخرى .

ونحن نرى أن هذا الاعتراف بالحقوق القومي غير القابل للتصرف للشعب العربي الفلسطيني ، وكذلك حقه في تكوين دولة مستقلة خاصة به انما يمثل شرطا ضروريا لحل هذه المشكلة .

ان وفدى يهدف احترام حقوق جميع دول هذه المنطقة في الوجود المستقل ، مع كفاية الضمانات الدولية لأمنها . ان سياق الأحداث في الشرق الأوسط قد اثبت انه مالم تحترم هذه الشروط التي ذكرتها الآن سيكون من المستحيل حل مشكلة الشرق الأوسط ، ومن المستحيل ضمان الأمن والسلام لجميع دول هذه المنطقة . ان الاجراءات الجزئية التي لا تتناول العناصر الجوهرية للنزاع العربي الاسرائيلي لم تقربنا من السلام في الشرق الأوسط ، مما اقنعنا ان هذه المشكلة يجب أن تحل بطريقة شاملة وكاملة .

ومن اجل التوصل الى تسوية شاملة لازمة الشرق الأوسط ، من الضروري اشراك الجهد الدولي ، وبمعنى آخر استئناف عقد مؤتمر جنيف للسلام . وفي هذا الصدد ، فان وفدى يؤيد مبادرة احد رئيسي مؤتمر جنيف للسلام ، ألا وهو الاتحاد السوفياتي ، وكذلك الاقتراحات التي قدمتها هنا وفود عديدة من أجل استئناف عمل هذا المؤتمر باشتراك جميع الاطراف المعنيين ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ،

ان جمهورية منفوليا الشعبية تؤيد ، كما ايدت دائما ، القضية العادلة للشعوب العربية . ونحن نأمل باخلاص عودة الموقف الى طبيعته في لبنان على وجه السرعة وتعزيز الوحدة العربية في وجه المعتدين .

ان التغييرات الايجابية في المناخ السياسي الدولي ، والخبرة التي اكتسبتها الدول في تسوية المشاكل الدولية المعقدة انما تتيج ، في رأينا ، امكانيات حقيقية من اجل تسوية ازمة الشرق الأوسط . ولا يجب ان يخار اي جهد حتى لا تفلت اية فرصة لخلق اساس متين للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : لن أدعو الوفود التي ترغب في ممارسة حقها في الرد . ويتذكر السادة الاعضاء ان الجمعية العامة ، في جلستها العامة الرابعة لهذه الدورة ، قد قررت ان البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد يجب أن تقتصر على . ( دقائق .

السيد العلاف ( الجمهورية العربية السورية ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان ممثل

اسرائيل استخدم المناسبة التي أتاحتها له الرئيس في بداية جلسة اليوم لتقديم ما سمي بمشروع القرار A/31/L.24 ، وقد انتهز هذه المناسبة ليس في الواقع لتقديم مشروع القرار ، وانما لتكرار هجومه المستمر على الدول العربية . وقد قدم مشروع القرار A/31/L.24 بكلمتين ووجه ال ٩٩ في المائة المتبقية من بيانه الطويل لتزييف الحقائق والهجوم على مشروع القرار A/31/L.26 و A/31/L.27 حتى قبل توزيع نص هذين المشروعين وتقديمهما . وقد كرر تزييف الحقائق من قبل الصهاينة العنصريين حيث زيف حقائق ما يحدث في الشرق الأوسط .

واليوم ، كما حدث في كلمته الأولى ، في هذه المناقشة ، لم يحاول ممثل اسرائيل أن يخفي النوايا الحقيقية لحكومته ، بل انه كما فعل رئيس وزرائه ، وبدون أي حياء ، كرر ما يحاول الصهاينة تحقيقه ، أي اضعاف طابع الشرعية على احتلالهم بقوة العدو وان لأراضي الآخرين ومحاولة الابقاء الى ما لا نهاية على الأوضاع الحالية في الأراضي المحتلة .

وبعد ثلاث سنوات من تعطيل استئناف مؤتمر السلام في جنيف لأسباب وحجج متعددة واهية تفتق ذهن السيد رابين عن الحل . قال فلن عقد مؤتمر موازيا لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في هلسنكي . وفي نفس الوقت أبدى سخاءً باعلانه ان هذا لا يعني ان اسرائيل تحاول ضم الأراضي أو الاحتفاظ بالأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ، بل قد تكفي ببعض أو معظم هذه الأراضي . أي بعبارة أخرى ، بعد مرور عشر سنوات من احتلال الضفة الغربية وغزة وسيناء والجولان اكتشفت اسرائيل ان الوقت قد حان لا لانسحاب من هذه الأراضي كما طالبتها بذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن في عدة مناسبات ، بل اكتشفت ان الوقت قد حان لضم هذه الأراضي ، ولوضع حل بأسلوب صهيوني لأزمة الشرق الأوسط . وقالوا ، اذا لم تريدوا أن تبقى أراضيكم تحت الاحتلال فاجلسوا معنا لاعطاء طابع رسمي وشرعي لضمها نهائيا الى اسرائيل .

ومن الجدير بالذكر ، في هذا المجال ، أن نسمع هذه العبارات التي كرر رابين استخدامها كما كرر استعمالها مثله هنا مثل عبارة الحرب كما هي ، وعدم امكانية ارجاع تيار التاريخ ، والحل المعقول الواقعي ، ومواجهة الأوضاع غير السلمية القائمة على حقائق الشرق الأوسط . . . الخ . هذه

الحجج الواقعية المزعومة يحتاج اليها الصهاينة في الوقت الحالي لأن الحقائق بالنسبة لهم وعدم  
امكان ارجاع تيار التاريخ تعني ببساطة جعل احتلال الأراضي العربية أمر مسلما به .  
ومن السخرية بمكان أن نسمع رئيس وزراء اسرائيل يقول للعالم ، كما كرر ممثله :  
" ان المؤتمر يجب ألا يحاول تحقيق ما هو مستحيل على أساس انه يمكن إعادة تيار  
التاريخ الى الوراء " .

حسنا ، حسنا ، أنظروا من هو الذي يؤكد أن تيار التاريخ لا رجعة فيه . لا أكاد أصدق  
أذناى . ان الصهاينة يعترفون بأنه لا يمكن ارجاع تيار التاريخ الى الوراء . هذا تطور حقيقي لأنه  
لمدة ١٥ عاما في هذه الجمعية ، كنا نسمع من يقول ان الصهاينة لهم حق في فلسطين بمقتضى حق  
العودة التاريخي . وبطبيعة الحال ، بالنسبة للصهاينة ليس من الواقع بمكان أن يعود العرب بعد  
عشر سنوات لكي يطالبوا بوضع حد للظلم أو للعدوان . ولكن من الواقع أن يعود اليهود الى فلسطين  
بعد ألفين أو ثلاثة آلاف سنة على أساس ادعائهم حق العودة . ومن السخرية بمكان أيضا ، أن  
نسمع السيد رابين يؤكد لزملائه في الاشتراكية الدولية ، ان السلام الدائم هو موضوع علاقة وتبادل  
بين الشعوب وليس فقط بين الحكومات . وهذا ينطبق ، حسب المنطق الصهيوني ، على أى شعب  
فيما عدا الشعب الفلسطيني . فبالنسبة لهم ، شعب فلسطين لا وجود له أو على حد تعبير جولدا  
ماير ، لم يكن موجودا في يوم من الأيام .

ما من دولة من الدول التي اشتركت في مؤتمر هلسنكي تعرضت للعدوان أو للاحتلال غير  
المشروع من جانب دول أخرى مشتركة في هذا المؤتمر . وما من شعب ممثل في مؤتمر هلسنكي كان في  
هذا الوقت نازحا مطرودا أو يعيش في الخيام . ان اسرائيل ، عند ما ينادى رئيس وزرائها بمؤتمر  
شبيه بمؤتمر هلسنكي ، انما تنتهك المبادئ العشرة الواردة في البيان الختامي لمؤتمر هلسنكي .  
ان ، قبل أن يجرؤ الصهاينة على الحديث عن الأمن والسلم ، فالأفضل لهم أن يضعوا  
حدا لعدوانهم على أمن الآخرين . وقبل أن يتحدثوا عن التعاون والتعايش والحلاقات الانسانية  
فليضعوا حدا لممارستهم اللاانسانية ولانتهاكهم لحقوق أكثر من ثلاثة ملايين شخص في المنطقة .  
أما فيما يتعلق بمشروع القرار الاسرائيلي A/31/L.24 ، فليس لدى الكثير مما أضيفه الى ما  
ذكره بفصاحة ممثل سرى لانكا . وان ما أود أن أقوله هو أنه بيد وأنه لا حدود لنفاق اسرائيل ، وكما

قال ممثل النظام العنصرى الصهيونى انه قدم مشروع قرار تقوم الفقرة الأولى من ديباجته على المادة الثانية من الميثاق ، أى "تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية" . ونلاحظ ان واضعها هذه الفقرة في الديباجة ليسوا الا ممثلي نظام الحكم الذى اشترك في ثلاثة حروب عدوانية وقام بأعمال عدوانية ضد الشعوب والدول العربية خلال الثلاثين سنة الماضية .

ان الفقرة الوحيدة في المنطوق تبين السبب الحقيقي لوجود المأساة الحالية في الشرق الأوسط . وان هذا السبب هو استمرار اسرائيل في عدم الاعتراف بحقوق شعب فلسطين بل بوجوده . ان اسرائيل تود أو تدعي أنها تود اشراك كافة الأطراف في المؤتمر الذى من المفروض فيه أن يوجد السلام العادل الدائم في الشرق الأوسط ، ذلك السلام الذى يتوقعه الجميع ، وانما باستثناء الشعب الفلسطينى ، أو منظمة التحرير الفلسطينية . ذلك الشعب الذى تعتبر قضيته هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط .

ان اسرائيل لاتزال تواصل مهاجمتها المختار ازاى قرارات هيئة الأمم المتحدة وازاى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين لم تحاول تطبيقهما اطلاقا . ان أغلبية الدول ، بما في ذلك الدول الغربية ، اعترفت بان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) في الوقت الذى يمكن أن يصلح فيه كأساس لحل بعض النواحي الأساسية في مشكلة الشرق الأوسط ، الا انه يجب أن يستكمل بطريقة تأخذ في الاعتبار العنصر الفلسطينى الذى لا يوجد في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) أى الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين . ان هذه النظرة الانتقائية المنحازة قد عولجت في مشاريع التعديلات الواردة في الوثيقة A/31/L.25 التي شرحها ممثل سرى لانكا بطريقة ممتازة . أما بالنسبة لمشروع القرارين A/31/L.26 و A/31/L.27 اللذين حاول ممثل اسرائيل اعطاء صورة خاطئة عنهما ، فانني أحتفظ لنفسى بحق ابداء الملاحظات عليهما فيما بعد .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥